

باب زكاة العروض

قوله ﴿ وَتُؤْخَذُ مِنْهَا لَا مِنْ الْعُرُوضِ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقال الشيخ
تقي الدين : ويجوز الأخذ من عينها أيضا .

قوله ﴿ وَلَا تَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهَا بِفِعْلِهِ بَنِيَّةُ التَّجَارَةِ بِهَا .
فَإِنْ مَلَكَهَا يَارِثُ ، أَوْ مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ بَنِيَّةٍ . ثُمَّ نَوَى التَّجَارَةَ
بِهَا لَمْ تَصِرْ لِلتَّجَارَةِ . وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ عَرْضٌ لِلتَّجَارَةِ فَنَوَاهُ لِلقُّنْيَةِ ،
ثُمَّ نَوَاهُ لِلتَّجَارَةِ . لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : هذا أنص الروايتين
وأشهرهما . واختارها الخرقى ، والقاضى ، وأكثر الأصحاب . قال فى السكافى
والفروع : هذا ظاهر المذهب ، لأن مجرد النية لا ينقل عن الأصل ، كنية إسامة
المعلوفة ، ونية الحاضر السفر . وقدمه فى المغنى ، والهداية ، والخلاصة ، وابن تيمم ،
والشرح ، والسكافى وغيرهم .

« وعنه أن العرض يصير للتجارة بمجرد النية . نقله صالح ، وابن إبراهيم ، وابن
منصور . واختاره أبو بكر ، وابن أبى موسى ، وابن عقيل ، وصاحب الفائق .
وحزم به فى التبصرة ، والروضة ، والمصنف فى العمدة . وأطلقهما فى المذهب ،
والحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق .

ترميم : قوله « إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهَا بِفِعْلِهِ » الصحيح من المذهب : أنه لا يعتبر فيما
ملكه المعاوضة . فخصوله بالنكاح والخلع والهبة والغنيمة كالبيع . قال فى الفروع :
هذا الأشهر . واختاره القاضى فى الخلاف ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل . وقدمه
فى المغنى ، والسكافى ، والشرح ، والفروع ، وابن تيمم وغيرهم .
قال الزركشى : لا يشترط أن يملكها بعوض على الأصح .

وقيل : تعتبر المعاوضة سواء تمحضت ، كبيع وإجارة ونحوهما أو لا ، كنكاح وخلع وصلح عن دم عمد . قال المجد : وهذا نصه في رواية ابن منصور . واختاره القاضى فى المجرّد .

فعلى هذا القول : لو ملك بغير عوض ، كالهبة والغنيمة ونحوهما : لم يصير للتجارة . لأنه لم يملكه بعوض . أشبه الموروث . وقال فى الرعايتين ، والحاويين : وإن ملكه بفعله بلا عوض ، كوصية وهبة مطلقة وغنيمة واحتشاش واحتطاب واصطياد ، أو بعوض غير مالى ، كدية عن دم عمد ونكاح وخلع - زاد فى السكبرى أو بعوض مالى بلا عقد ، كرد بعيب أو فسخ ، أو أخذه بشفعة - فوجهان فى ذلك كله .

وعنه يعتبر كون العوض نقداً . ذكره أبو المعالى . وذكر ابن عقيل رواية فيما إذا ملك عرضاً للتجارة بعرض قنية لا زكاة . قال فى الفروع : فهى هذه الرواية . وقال ابن تميم : يخرج منها اعتبار كون بدله نقداً أو عرض تجارة .

فوائد

إبراهيم : معنى « نية التجارة » أن يقصد التكسب به بالاعتياض عنه لا بإتلافه ، أو مع استبقائه . فإذا اشترى صباغ ما يصبغ به ويبقى ، كزعفران ونيل وعصفر ونحوه ، فهو عرض تجارة يقومه عند حوله . وكذا لو اشترى دباغ ما يدبغ به ، كهفص وقرض ، وما يدهن به ، كسمن وملح . ذكره ابن البناء . وقدمه فى الفروع وغيره . وذكر المجد فى شرحه : لازكاة فيه . وقال أيضاً : لازكاة فيما لا يبقى له أثر فى العين ، كالخطب والملح والصابون والأشنان والقلى والنورة ونحو ذلك .

الثانية : لازكاة فى آلات الصباغ ، وأمتعة النجار ، وقوارير العطار والسمان ونحوهم ، إلا أن يريدوا بيعها بما فيها . وكذا آلات الدواب إن كانت لحفظها وإن كان يبيعها معها فهى مال تجارة .

الثالثة : لو لم يكن مائلكه عين مال . بل منفعة : عين وجبت الزكاة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . وصححه ابن تيمم وغيره .
وقيل : لا تجب فيه كما لو نواها بدين حال .

الرابعة : لو باع عرض قنية ، ثم استرده ناوياً به التجارة . صار للتجارة . ذكره في الفروع . ولو اشترى عرض تجارة بعرض قنية . فرد عليه بعيب : انقطع الحول ، ومثله : لو باع عرض تجارة بعرض قنية فرد عليه . قاله ابن تيمم وغيره .
ولو قُتل عبد تجارة خطأ فصالح على مال صار للتجارة . وإن كان عمداً - وقلنا : الواجب أحد شيئين - فكذلك . وإن قلنا : الواجب القصاص عينا لم يصير للتجارة إلا بالنية . ذكره القاضى فى التخرىج . وجزم به فى الفروع ، وابن تيمم .
ولو اتخذ عصيراً للتجارة فتخمر ، ثم تخلل : عاد حكم التجارة .
ولو ماتت ماشية التجارة فدبغ جلودها - وقلنا : تطهر - فهي عرض تجارة .
قاله القاضى . وجزم به فى الفروع ، وابن تيمم وغيرهما .

الخامسة : تقطع نية القنية حول التجارة . وتصير للقنية ، على الصحيح من المذهب . لأنها الأصل . كالإقامة مع السفر .
وقيل : لا تقطع إلا الميزة .

وقيل : لا تقطع نية محرمة كناو معصية فلم يفعلها . ففي بطلان أهليته للشهادة خلاف . ذكره أبو المعالى .

قوله ﴿وَتَقُومُ الْعُرُوضُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِمَا هُوَ أَحْظُ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرْقٍ﴾

هذا المذهب مطلقاً . أعنى سواء كان من نقد البلد أو لا . وعليه جماهير الأصحاب . وقال الحلوانى : تقوم بنقد البلد . فإن تعدد فبالأحظ .

وعنه لا يقوم نقد بنقد آخر ، بناء على قولنا : لا يبنى حول نقد على حول نقد آخر . فيقوم بالنقد الذى اشترى به .

فوائد

الأولى : ما قومه به لا عبرة بتلفه إلا قبل التمكن .

فعلى ماسبق فى أواخر كتاب الزكاة : ولا عبرة أيضاً بنقصه بعد تقويمه ولا بزيادته إلا قبل التمكن . فإنه كتلفه . وإنما قلنا لم تؤثر الزيادة . لأنه كنتاج الماشية بعد الحول .

الثانية : لو بلغت قيمة العروض بكل نقد نصابا قوم بالأنفع للفقراء على الصحيح . صححه المجد فى شرحه وابن تيميم وغيرهما . واختاره القاضى والمصنف وصاحب التلخيص وغيرهم . وهو الصواب .

وقيل : يخير . قاله أبو الخطاب وغيره . وقدمه فى الفروع وابن تيميم . وقاله المصنف فى المغنى ، إلا أنه قال : ينبغى أن يقيّد بنقد البلد . وهذا المذهب ، على ما اصطالحناه فى الخطبة . وقيل : يقوم بفضة .

الثالثة : لو اتجر فى الجوارى للغناء قومهن سواذج . ولو اتجر فى الخصيان قومهم على صفتهم . ولو اتجر فى آنية الذهب والفضة لم ينظر إلى القيمة ، وهو عاص بذلك ، بل تحريم الآنية أشد من تحريم اللباس . لتحريمها على الرجال والنساء . والخرق - رحمه الله - أطلق الكراهة ، ومراده : التحريم بدليل قوله « والمتخذ آنية الذهب والفضة عاص ، وعليه الزكاة » وذلك مصطلح المتقدمين فى إطلاقهم « الكراهة » وإرادتهم التحريم . وعلى هذا أكثر الأصحاب فى إرادة الخرق ذلك . وقطع المصنف وغيره : أنه لا خلاف فيه بين أصحابنا . وفى جامع القاضى والوسيلة : ظاهر الخرق كراهة تنزيه .

تفسير : تقدم فى الباب الذى قبله ضم العروض إلى كل واحد من النقيدين ، وضم النقيدين إلى العروض فى تكميل النصاب ونحوه .

قوله ﴿وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِنِصَابٍ مِنَ السَّائِمَةِ لَمْ يَبْنِ عَلَى حَوْلِهِ﴾

وكذا لو باعه بنصاب من السائمة . وهذا بلا نزاع فيهما ، إلا أن يشتري نصاب سائمة للتجارة بنصاب سائمة للفقنية . فإنه يبنى ، على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : يبنى في الأصح . وجزم به جماعة . وقيل : لا يبنى .

قوله ﴿وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا مِنَ السَّائِمَةِ لِلتَّجَارَةِ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ

دُونَ السَّوْمِ﴾

وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : عليه زكاة السوم دون التجارة . ذكره القاضى وغيره . لأنه أقوى

للإجماع ، وتعلقها بالعين ، لكن إن نقص نصابه وجبت زكاة التجارة .

وقيل : يلزمه أن يزكى بالأحظ منهما للفقراء . واختاره المجد في شرحه .

ويظهر أثر الخلاف في الأمثلة في الإبل والغنم . وقد ذكرها هو ومن تبعه .

وأطلقهن في الفائق ، وابن تيم . وقال في الروضة : يزكى النصاب للعين ، والوقص للقيمة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء اتفق حولاهما أو لا . وهو أحد

الوجهين . والصحيح منهما ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله . وجزم به المصنف وغيره .

وقيل : يقدم السابق في حول السائمة أو التجارة . اختاره المجد . لأنه وجد

سبب زكاته بلا معارض . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ قِيَمَتَهَا نِصَابَ التَّجَارَةِ . فَعَلَيْهِ زَكَاةُ السَّوْمِ﴾

كأربعين شاة . قيمتها دون مائتين ، أو دون عشرين مثقالاً .

وكذا الحكم في عكس هذه المسألة : لو كان عنده ثلاثون من الغنم قيمتها مائتا

درهم ، أو عشرون مثقالا . فعليه زكاة التجارة . هذا المذهب في المسألتين .
وقطع به كثير من الأصحاب .

قال المصنف : لا خلاف فيه . وصححه المجد في شرحه ، وابن تيم . وقدمه
في الفروع وغيره . واختاره القاضي في المجرد وغيره .

وقيل : لا يقدم ما تم نصابه ، بل يغلب حكم ما يغلب إذا اجتمع النصابان ،
وإن أدى إلى إسقاط الزكاة . قاله أبو الخطاب في الخلاف . وحكاه ابن عقيل
عن شيخه من أنه متى نقصت قيمة الأربعين شاة عن مائتي درهم فلا شيء فيها .
قال المجد : وهذا ظاهر كلامه . قال في الفروع : وجزم غير واحد بأنه إن
نقص نصاب السوم وجبت زكاة التجارة انتهى .

[تفسير : هذا الحكم المتقدم فيما إذا لم تبلغ قيمتها نصاب التجارة كلا الحول]
وهذا إذا لم يسبق حول السوم . فأما إن سبق حول السوم ، وكانت قيمته
أقل من نصاب في بعض الحول . فلا زكاة مطلقاً ، حتى يتم الحول من حين يبلغ
النصاب في وجه اختاره القاضي . وعن أحمد ما يدل عليه . وفي وجه آخر تجب
زكاة السوم عند حوله . فإذا حال حول التجارة وجبت زكاة الزائد على النصاب
قلت : وهو الصواب . وهو احتمال في الشرح . ومال إليه .

وكذا حكى المصنف إذا سبق حول السوم . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم .
وأما إن نقص عن نصاب جميع الحول وجبت زكاة السوم ، على أصح
الوجهين . لثلاث تسقط بالسكينة . صححه في الفروع ، وابن تيم . واختاره القاضي .
وجزم به في المغنى ، والشرح .

وقيل : لا تجب زكاة السوم .

فأمره : لو ملك سائمة للتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة ، استأنف
حولاً ولم يبين ، على الصحيح من المذهب . واختار المصنف حتى لو وجد سبب

الزكاة بلا معارض . وبناء المجدد على تقديم ما وجد نصابه في المسألة السابقة . وأطلق ابن تميم وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى أَرْضًا أَوْ نَحْلًا لِلتَّجَارَةِ . فَأَثْمَرَ النَّحْلُ وَزُرِعَتِ الْأَرْضُ . فَعَلَيْهِ فِيهَا الْعَشْرُ . وَيُزَكَّى الْأَصْلُ لِلتَّجَارَةِ ﴾ .

يعنى إذا اتفق حولاهما . وهذا أحد الوجهين . اختاره المصنف ، والشارح . وذكر ابن منجاف في شرحه : أن جده أبا المعالي ذكر في شرح الهداية : أنه اختيار القاضي ، وابن عقيل .

قلت : جزم به القاضي في الجامع الصغير .

وقال القاضي : يزكى الجميع زكاة القيمة . وهذا المذهب . نص عليه . وهو ظاهر ماجزم به في الوجيز . وجزم به في المنور ، والمنتخب . وصححه في البلغة . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمحزر ، وابن تميم ، والراعيين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، وتجريد العناية .

قال المصنف والشارح وغيرهما : اختاره القاضي ، وأصحابه . قال المجدد في شرحه : هذا المنصوص عن أحمد ، ونصره .

قوله ﴿ وَلَا عَشْرَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَسْبِقَ وَجُوبَ الْعَشْرِ حَوْلَ التَّجَارَةِ فَيُخْرِجُهُ ﴾ .

اعلم أنه تارة يتفق حول التجارة والعشر في الوجوب ، بأن يكون بدو الصلاح في الثمرة واشتداد الحب عند تمام الحول ، وكانت قيمة الأصل تبلغ نصاب التجارة . فهذه مسألة المصنف المتقدمة التي فيها الخلاف .

وتارة يختلفان في وقت الوجوب ، مثل أن يسبق وجوب العشر حول التجارة ، أو عكسه ، أو يتفقان . ولكن أحدهما دون نصاب . فالصحيح من المذهب : أن حكم السبق هنا حكم مالو ملك نصاب سائمة للتجارة . وسبق حول

أحدهما على الآخر . وحكم تقديم ما كمل نصابه هنا حكم ما لو وجد نصاب أحدهما كما تقدم قريبا . جزم به المجد ، وصاحب الفروع وغيرهما . فقالا : وإن اختلف وقت الوجوب ، أو وجد نصاب أحدهما فكمسألة سائمة التجارة التي قبلها في تقديم الأسبق ، وتقديم ماتم نصابه . انتهى .

وقيل : يزكى عشر الزرع والتمر إذا سبق وجوبه . جزم به في الرايتين ، والحاويين والوجيز ، والفائق . قال ابن منجا في شرحه : فلو سبق نصاب العشر وجب العشر وجهاً واحداً . وهو ظاهر ما جزم به المصنف هنا .

قلت : الذي يظهر : أنه لاتنافي بين القولين . وأن هذه المسألة كمسألة السائمة التي للتجارة . وقطع هؤلاء الجماعة بناء منهم على أحد الوجهين في مسألة السائمة التي للتجارة .

تغييرها

أمرهما : حيث أخرج العشر فإنه لا يلزمه سوى زكاة الأصل . وحيث أخرج عن الأصل والثمره والزرع زكاة القيمة فإنه لا يلزمه عشر للزرع والثمره . لا أعلم فيه خلافا بين الأصحاب . وظاهر كلام المصنف : أنه إذا سبق وجوب العشر حول التجارة : أن عليه العشر مع إخراجه عن الجميع زكاة القيمة . ولا قائل به . ولذلك قال ابن منجا في شرحه : ينبغي أن يعود الاستثناء إلى الخلاف المذكور في المسألة إلى الخلاف في اعتبار القيمة في الكل ، أو في الأصل دون التماء إذا اتفق وجوب العشر وزكاة التجارة .

الثاني : فعلى ما قدمه المصنف : يستأنف حول التجارة على زرع وتمر من الحصاد والجداد . لأن به ينتهي وجوب العشر الذي لولاه لكانا جاريين في حول التجار . وهذا الصحيح . قدمه المجد في شرحه ، وصاحب الفروع .
وقيل : لا يستأنف عليهما الحول حتى يباعا . فيستقبل بثمانهما الحول كالقنية . وهو تخريج في شرح المجد . وجزم ابن تميم أنه يخرج على مال القنية .

فوائد

الأولى : لو نقص كل واحد عن النصاب ، وجبت زكاة التجارة . وإن بلغ أحدهما نصاباً : اعتبر الآخر للفقر .

الثانية : لو زرع بذراً للقيمة في أرض التجارة : فوجب الزارع العشر ، ووجب الأرض : زكاة القيمة . ولو زرع بذراً للتجارة في أرض قنية : فهل يزكى الزرع زكاة عشر ، أو قيمة ؟ فيه الخلاف في أصل المسألة .

الثالثة : لو كان الثمر لا زكاة فيه ، كالسفرجل والتفاح ونحوهما ، أو كان الزرع لا زكاة فيه ، كالخضراوات ، أو كان العقار لتجارة وعبيدها أجرة : ضم قيمة الثمرة والأجرة إلى قيمة الأصل في الحول ، على الصحيح من المذهب . كالربح . وقيل : لا يضم .

الرابعة : لو أكثر من شراء عقار ، فأرث من الزكاة . قال في الفروع : ظاهر كلام الأَكْثَر - أو صريحه - : أنه لا زكاة عليه . وقيل : عليه الزكاة . وقدمه في الرعايتين ، والفاثق . وأطلقهما في الفروع ، والحاويين .

الخامسة : لا زكاة في قيمة ما أعد للسكراء ، من عقار وحيوان وغيرهما . وذكر ابن عقيل في ذلك تحريماً من الحل للمعد للسكراء .

السادسة : لا زكاة في غير ما أعد للتجارة ، من عرض وحيوان وعقار ، وثياب وشجر . وتقدم في أول الباب ما لا تجب فيه الزكاة من الآلات والأمتعة ، والقوارير ونحوها ، التي للصناعة والتجارة والسمان ونحوهم .

السابعة : لو اشترى شِقْصاً للتجارة بألف . فصار عند الحول بألفين : زكاهما وأخذته الشفيع بألف . ولو اشتراه بألفين فصار عند حوله بألف : زكى ألفاً واحدة وأخذته الشفيع بألفين . لأنه يأخذ بما وقع عليه العقد .

قوله ﴿وَإِذَا أَذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيفِينَ لِصَاحِبِهِ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ، فَأَخْرَجَاهَا مَعًا: ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ نَصِيبَ صَاحِبِهِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، وقدموه . لأنه انعزل حكما . لأنه لم يبق على الموكل زكاة ، كما لو علم ثم نسي . والعزل حكما يستوى فيه العلم وعدمه بدليل مالو وكله في بيع عبد ، فباعه الموكل أو أعتقه . وزاد في شرح المحرر : وجه سبق . قال ابن نصر الله : وهو غريب حسن .

وقيل : لا يضمن من لم يعلم بإخراج صاحبه ، بناء على أن الوكيل لا ينعزل قبل العلم .

وقيل : لا يضمن ، وإن قلنا : ينعزل قبل العلم . لأنه غره ، كما لو وكله في قضاء دين . فقضاه بعد قضاء الموكل ولم يعلم . اختاره المصنف .

وفرق المجد في شرحه بينهما بأنه لم يفوت حق المالك بدفعه . إذ له الرجوع على القابض . وقال في الرعاية : ضمن كل واحد منهما حق الآخر .

وقيل : لا ، كالجاهل منهما ، والفقير الذي أخذها منهما في الأقيس فيهما . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿وَإِنْ أَخْرَجَهُمَا أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخِرِ ضَمِنَ الثَّانِي نَصِيبَ الْأَوَّلِ عِلْمًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ويتخرج أن لا ضمان عليه إذا لم يعلم ، بناء على عدم انعزال الوكيل قبل علمه كما تقدم . وتأتى المسألة في الوكالة .

وقيل : لا يضمن . وإن قلنا : ينعزل الوكيل قبل علمه . كما تقدم . اختاره المصنف . وهما القولان اللذان قبل ذلك .

فوائد

الأولى : لو أذن غير الشركاء . كل واحد للآخر . في إخراج زكاته .

فحكمه حكم المسألة التي قبلها . لكن هل يبدأ بزكاته وجوبا ؟ فيه روايتان .
وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين .
إحداهما : لا يجب إخراج زكاته أولا . بل يستحب . وهو الصحيح .
وقطع به القاضي . وفرق بينها وبين الحج .
والرواية الثانية : يجب إخراج زكاته قبل زكاة الآذن . قال في الفروع : وقد
دلت هذه المسألة على أن نفل الصدقة قبل أداء الزكاة في جوازه وصحته مافي نفل
بقية العبادات قبل أدائها .

الثانية : لو لزمته زكاة ونذر . قدم الزكاة . فإن قدم النذر لم يصير زكاة ، على
الصحيح من المذهب . وعنه يبدأ بما شاء .
ويأتي نظيره في قضاء رمضان قبل صوم النذر .
الثالثة : لو وكل في إخراج زكاته ، ثم أخرجها هو ، ثم أخرج الوكيل قبل
علمه . قال في الفروع : فيتوجه أن في ضمانه الخلاف السابق . ولهذا لم يذكرها
الأكثر ، اكتفاء بما سبق . وأطلق بعضهم ثلاثة أوجه .
ثالثها : لا يضمن إن قلنا لا ينعزل . وإلا ضمن . وصححه في الرعايتين ،
والحاويين .

الرابعة : يقبل قول الموكل : أنه أخرج قبل دفع وكيله إلى الساعي ، وقول
من دفع زكاة ماله إليه ، ثم ادعى : أنه كان أخرجها .
الخامسة : حيث قلنا : لا يصح الإخراج . فإن وجد مع الساعي أخذ منه ،
وإن تلف ، أو كان دفعه إلى الفقراء ، أو كانا دفعا إليه : فلا .
نفي : سبق حكم المضارب ورب المال في كتاب الزكاة . عند قول المصنف
« ولا زكاة في حصة المضارب من الربح قبل القسمة » .

باب زكاة الفطر

قوله ﴿وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقيل : يختص وجوب الفطرة بالمكلف بالصوم . وحكى وجه : لا تجب في
مال صغير . والمنصوص خلافه .

تفسير : مفهوم قوله « على كل مسلم » أنها لا تجب على غيره . وهو صحيح .
وهو المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .
وعنه رواية نخرجة تجب على المرتد .

وظاهر كلامه : أنها لا تجب على كافر لعبدته المسلم . وهو صحيح . وهو
المذهب . وعليه أكثر الأصحاب [ونصره المصنف في المغنى . قال في الحاوى
الكبير : هذا ظاهر المذهب] وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه تلزمه . اختاره القاضى فى المجرى . وصححه ابن تيمى [وحكاه ابن المنذر
إجماعاً] وكذا حكم كل كافر لزمته نفقة مسلم ، فى فطرته الخلاف المتقدم .
قال الزركشى : ينبى الخلاف على أن السيد : هل هو متحمل أو أصيل ؟ فيه
قولان . إن قلنا متحمل : وجبت عليه . وإن قلنا أصيل : لم تجب .

فائدة : قوله « وهى واجبة » هل تسمى فرضاً ؟ فيه الروايتان اللتان فى
المضمضة والاستنشاق . وقد تقدمتا فى باب الوضوء . وتقدمت فائدة الخلاف هناك

قوله ﴿إِذَا فَضَّلَ عَنْهُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ﴾

وهذا بلا نزاع ، لكن يعتبر كون ذلك فاضلاً عما يحتاجه لنفسه ، أو لمن
تلزمه مؤنته : من مسكن ، وخادم ، ودانة ، وثياب بذلة ونحو ذلك . على الصحيح
من المذهب . جزم به فى الحاويين ، والمغنى ، والشرح . وقدمه فى الفروع . وقال :
وذكر بعضهم هذا قولاً . كذا قال . انتهى .

قلت : قدم في الرايتين ، والفائق : وجوب الإخراج مطلقاً . وذكر الأول قولاً موجزاً .

تبيـه : ألحق المصنف في المغنى ، والشارح : بما يحتاجه لنفسه : الكتب التي يحتاجها للنظر والحفظ ، والحلى للمرأة للبسها ، أو لسكراء تحتاج إليه . قال في الفروع : ولم أجد هذا في كلام أحد قبله . ولم يستدل عليه . قال : وظاهر ما ذكره الأكثر من الوجوب . واقتصرهم على ما سبق من المانع : أن هذا لا يمنع وجوب زكاة الفطر . ووجه احتمالاً : أن الكتب تمنع ، بخلاف الحلى للبس ، للحاجة إلى العلم وتحصيله . قال : ولهذا ذكر الشيخ - يعنى به المصنف - أن الكتب تمنع في الحجج والكفارة . ولم يذكر الحلى .

فهذه ثلاثة أقوال : المنع . وعدمه . والمنع في الكتب دون الحلى . فعلى ما قاله المصنف والشارح : هل يمنع ذلك من أخذ الزكاة ؟ قال في الفروع : ويتوجه احتمالان : المنع وعدمه . قلت : وهو الصواب .

وقال الشيخ تقي الدين : يجوز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاجها . وعلى القول الثانى - الذى هو ظاهر كلام أكثر الأصحاب - يمنع ذلك أخذ الزكاة .

وعلى الاحتمال الأول - وهو المنع من أخذ الزكاة - هل يلزم من كون ذلك مانعاً من أخذ الزكاة : أن يكون كالدرهم والدنانير في بقية الأبواب ، لتسوية بينهما أم لا ؟ لأن الزكاة أضيق . قال في الفروع : يتوجه الخلاف . وعلى الاحتمال الثانى - الذى هو الصواب - هو كسائر ما لا بد منه . ذكر ذلك في الفروع .

فأمره : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكَاتِبًا ﴾ .

يعنى : أنها تجب على المكاتب . وهذا بلا نزاع . وهو من المفردات .

ويلزمه أيضاً : فطرة قريبه ممن تلزمه مؤنته . وهو من المفردات أيضاً .
وتجب فطرة زوجته عليه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب
وقيل : لا تجب عليه .

قوله ﴿وَإِنْ فَضَّلَ بَعْضُ صَاعٍ﴾ . فهل يلزمه إخراجه ؟ على روايتين
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والكافي ، والهادي ، والمغني ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، وشرح ابن منجا
وشرح المجد ، والفروع . وقال : الترجيح مختلف .

إمضاءهما : يلزمه إخراجه ، كبعض نفقة القريب . وهذا المذهب . صححه في
التصحيح ، والنظم ، وابن رجب في قواعد . وفرق بينه وبين الكفارة .
قال في الرايتين ، والحاويين ، والفائق : أخرجه ، على أصح الروايتين .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الإفادات ، والمنور ، والمتنخب
وغيرهم . وقدمه في الحرر .

والرواية الثانية : لا يلزمه إخراجه كالـكفارة . جزم به [في الإرشاد و] ابن
غقيل في التذكرة . وقال في الفصول : هذا الصحيح من المذهب . وهو ظاهر
الوجيز ، والمبهيج ، والعمدة . وقدمه ابن تيميم ، وابن رزين في شرحه ، وإدراك
الغاية ، وتجريد العناية .

فعلى المذهب : يخرج ذلك البعض . ويجب الإتمام على من تلزمه فطرته .
وعلى الثانية : يصير البعض كالمعدوم . ويتحمل ذلك الغير جميعها .
تنبيه : شمل قوله ﴿وَيَلْزَمُهُ فِطْرَةٌ مِنْ يَمُونُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ الزوجة . ولو كانت
أمة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وقيل : لا يلزمه فطرة زوجته الأمة .

وتقدم إذا كان للكافر عبد مسلم أو أقارب مسلمون ، وأوجبنا عليه النفقة :

هل تجب عليه الفطرة لهم أم لا ؟ في أول الباب . وتقدم إذا ملك العبد عبداً : هل تجب عليه فطرته ؟ في أول كتاب الزكاة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُؤَدِّي عَنْ جَمِيعِهِمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ ﴾ .

بلا نزاع ، ثم بامرأته ، ثم برقيقه ، ثم بولده . هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يقدم الرقيق على امرأته . لثلاث تسقط بالكلية . لأن الزوجة تخرج مع القدرة . وأطلقهما في الفصول .

وقيل : يقدم الولد على الزوجة . وقيل : يقدم الولد الصغير على الزوجة والعبد قوله ﴿ ثُمَّ بَوَلَدِهِ ، ثُمَّ بِأُمِّهِ ، ثُمَّ بِأَبِيهِ ﴾ .

تقديم الولد على الأبوين أحد الوجوه . قال في الفروع : جزم به جماعة . وقدمه آخرون . قال المجد في شرحه : هذا ظاهر المذهب . وجزم به في [الهادي] والوجيز وإدراك الغاية ، والإفادات ، والمنور . وقدمه في الرايتين ، والحاويين ، وابن تيم .

والوجه الثاني : يقدم الولد مع صغره على الأبوين . جزم به ابن شهاب .

والوجه الثالث : يقدم الأبوان على الولد . قدمه في الفروع ، والمذهب . وجزم به المصنف في تقديم الأم على الأب . جزم به في الوجيز ، وإدراك الغاية ، والمذهب والمستوعب . وقدمه في الفروع [والهادي] وابن تيم ، والرايتين ، والحاويين . وقيل : يقدم الأب على الأم . وحكاه ابن أبي موسى رواية . وقيل : بتساويهما فأمره : لو اشترى اثنان فأكثر من القرابة ، ولم يفضل سوى صاع . فالصحيح من المذهب : أنه يقرع بينهم . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يوزع بينهم . وقيل : يخير في الإخراج عن أيهم شاء .

قوله ﴿وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الْجَنِينِ . وَلَا تَجِبُ﴾ .

هذا المذهب . بلا ريب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه تجب : نقلها يعقوب بن بختان . واختاره أبو بكر .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : ويحتمل وجوبها إذا مضت له أربعة

أشهر ، ويستحب قبل ذلك .

فأمره : يلزمه فطرة البائن الحامل ، إن قلنا النفقة لها . وإن قلنا للحمل لم

تجب . على أصح الروايتين . بناء على وجوبها على الجنين .

وقال في الرعاية : ويستحب فطرة الجنين ، إن قلنا النفقة له . وعنه تجب .

فلو أبان حاملاً لزمته فطرتها إن وجبت النفقة لها . وفي فطرة حملها إذن وجهان .

وإن وجبت النفقة للحمل وجبت فطرته . وفي أمه إذن وجهان . قال في

الفروع : كذا قال .

وقيل : تسن فطرته ، وإن وجبت النفقة له . وتجب فطرته وإن وجبت

النفقة لأمه .

قوله ﴿وَمَنْ تَكَفَّلَ بِمُؤْنَةٍ شَخْصٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ : لَمْ تَلْزَمْهُ

فِطْرَتَهُ ، عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ﴾ .

وهو رواية عن أحمد . واختاره المصنف ، والشارح . وحمل كلام أحمد على

الاستحباب . لعدم الدليل . واختاره صاحب الفائق أيضاً . قال في التلخيص :

والأقيس أن لا تلزمه . انتهى .

والمنصوص : أنها تلزمه . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قاله المصنف

وغيره . قال في الهداية : قاله الأصحاب . وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من

المفردات . وأطلقهما في الفائق .

تنبيه : ظاهر قوله « في شهر رمضان » أنه لا بد أن يمونه كل الشهر . وهو

صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال ابن عقيل : قياس المذهب : يلزمه إذا مانه آخر ليلة من الشهر ، كمن ملك عبداً وزوجة قبل الغروب . ومعناه في الانتصار والروضة . وأطلق في الرعايتين ، والحاويين ، وابن تيمم وغيرهم : وجهين فيمن نزل به ضيف قبل الغروب ليلة العيد . زاد في الرعاية الكبرى : قلت أو نزل به قبل فجرها ، إن علقنا الوجوب به .

وظاهر كلامه أيضاً على المنصوص : أنه لو مانه جماعة في شهر رمضان : أنها لا تجب عليهم . وهو أحد الاحتمالين .

قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجزم به في الفائق . وقدمه في الرعاية الكبرى .

والاحتمال الثاني : تجب عليهم بالحصص ، كعبد مشترك . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والزرکشی ، وابن تيمم . وحكماهما وجهين . وعلى قول ابن عقيل : تجب فطرته على من مانه آخر ليلة .

فائدتاه

إمداهما : لو استأجر أجيراً أو ظئراً بطعامهما لم تلزمه فطرتهما . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : بلى . قال في الرعاية الكبرى : وهو أقيس .

الثانية : لو وجبت نفقته في بيت المال فلا فطرة له . قاله القاضي ومن بعده ، وجزم به ابن تيمم وغيره . لأن ذلك ليس بانفاق . إنما هو إيصال المال في حقه ، أو أن المال لا مالك له . قاله في الفروع . والمراد معين ، كعبيد الغنيمة قبل القسمة والفيء ونحو ذلك .

قوله ﴿ وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرَكَاءَ . فَعَلَيْهِمْ صَاعٌ وَاحِدٌ ﴾ .

قال المصنف وغيره : هذا الظاهر عنه . قال المجد في شرحه : وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه رجع عن رواية وجوب صاع على كل واحد .

قال المصنف وغيره : قال فوزان : رجع أحمد عن هذه المسألة - يعنى عن إيجاب صاع كامل على كل واحد - وصححه ابن عقيل فى التذكرة ، وابن منجا فى شرحه . وقال : هو المذهب . واختاره المصنف ، والمجد ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى الفروع ، وابن تيميم ، والمهداية . وجزم به فى الوجيز ، والإفادات ، والمنتخب .

وعنه على كل واحد صاع . اختاره الخرقي ، وأبو بكر . قاله المجد . قال فى الفروع : اختاره أكثر الأصحاب . وقدمه ابن البنا فى عقودهم وغيره . وصححه فى المبهم وغيره . وهو من المفردات . وأطلقهما فى المستوعب ، والتلخيص ، والمذهب والحاويين .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ﴾ .

وكذا الحكم أيضا : لو كان عبدان فأكثر بين شركاء ، منهم أو من ورثة اثنان فأكثر ، أو من ألحقته القافة باثنين أو بأكثر ونحوهم ، حكمهم حكم العبيد بين الشركاء ، على ما تقدم نقلا ومذهباً ، على الصحيح من المذهب .

قال فى الفروع : لو ألحقت القافة ولداً باثنين ، فكالعبد المشترك . جزم به الأصحاب . منهم صاحب المغنى ، والحرر . قال : وتبع ابن تيميم قول بعضهم : يلزم كل واحد صاع . وجهاً واحداً . وتبعه فى الرعايتين . ثم خرج خلافه من عنده . وجزم بما جزم به ابن تيميم فى الحاويين . وجوب الصاع على كل واحد فى هذه المسائل من مفردات المذهب .

واختار أبو بكر فيمن بعه حر لزوم السيد بقدر ملكه . ولا شئ على العبد فى الباقي . ويأتى لو كان نفع الرقيق لواحد ورقبته لآخر : على من تجب فطرته ؟ بعد قوله « وتجب بغروب الشمس » .

فإنه : لو هأيا من بعه حر سيد باقيه : لم تدخل الفطرة فى المأبأة . على الصحيح من المذهب . ذكره القاضى وجماعة . لأنه حق لله كالصلاة . قال ابن تيميم ،

وابن حمدان فى الرعاية الكبرى : لم تدخل الفطرة فيها على الأصح . وقدمه فى الفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وجزم به فى المنور .

فعلى هذا : أيهما عجز عما عليه لم يلزم الآخر قطه ، كشريك ذمى لا يلزم المسلم قطه . فإن كان يوم العيد نوبة العبد المعتق نصفه - مثلاً - اعتبر أن يفضل عن قوته نصف صاع . وإن كان نوبة سيده : لزم العبد نصف صاع ، ولو لم يملك غيره . لأن مؤنته على غيره . قلت : فيعابى بها .

وقيل : تدخل الفطرة فى المهايأة . بناء على دخول كسب نادر فيها كالنفقة . فلو كان يوم العيد نوبة العبد وعجز عنها : لم يلزم السيد شيء . لأنه لا تلزمه نفقته ، كمكاتب عجز عن الفطرة .

وقال فى الرعاية الكبرى : وقلت : تلزمه إن وجبت بالغروب فى نوبته . قال فى الفروع : وهو متوجه . وإن كانت نوبة السيد ، وعجز عنها : أدى العبد قسط حريته ، فى أصح الوجهين . بناء على أنها عليه بطريق التحمل ، كموسرة تحت معسر . وقيل : لا تلزمه .

قوله ﴿ وَإِنْ عَجَزَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ عَنْ فِطْرَتِهَا . فَعَلَيْهَا ، أَوْ عَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً . لَأَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ ﴾ .

وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . ويحتمل أن لا تجب . واختاره بعض الأصحاب كالنفقة . قال ابن تيم : وإن أعسر زوج الأمة ، فهل تجب على سيدها ؟ على وجهين .

فعلى هذا الوجه الثانى : هل تبقى فى ذمته كالنفقة ، أم لا ؟ كفطرة نفسه . يتوجه احتمالين . قاله فى الفروع .

قلت : الأولى السقوط . وهو كالصریح فى المغنى والشرح .

وعلى المذهب : هل ترجع الحرة والسيد إذا أخرجا على الزوج إذا أيسر ، كالنفقة أم لا ، كفطرة القريب ؟ فيه وجهان . وأطلقهما المجد في شرحه ، وصاحب الفروع ، ومختصر ابن تميم ، والحاويين .

إبراهيم : يرجعان عليه . قال في الرعايتين - في الحرة - ترجع عليه في الأقيس إذا أيسر بالنفقة . وقال في مسألة السيد : يرجع على الزوج الحر في وجهه .

والوجه الثاني : لا يرجعان عليه إذا أيسر . وهو ظاهر . بحثه في المغنى ، والشرح .

ومأخذ الوجهين : أن من وجبت عليه فطرة غيره : هل تجب عليه بطريق التحمل عن ذلك الغير ، أو بطريق الأصالة ؟ فيه وجهان للأصحاب . قال في الفائق : ومن كانت نفقته على غيره ، ففطرته عليه . وهل يكون متحملاً ، أو أصيلاً ؟ على وجهين . وكذا قال ابن تميم ، وابن حمدان . وقال : والأشهر أنه متحمل غير أصيل . قال في التلخيص : ظاهر كلام أصحابنا : أنه يكون متحملاً ، والمخرج عنه أصيل ، بل هو أصيل .

فوائد

الأولى : الصحيح من المذهب : وجوب فطرة زوجة العبد على سيده . قال المصنف : هذا قياس المذهب كالنفقة . ولكن زوج عبده بأمته . قال ابن تميم : هذا أصح . وقدمه في الرعاية .

وقيل : تجب عليها إن كانت حرة ، وعلى سيدها إن كانت أمة . قدمه ابن تميم . قال في المغنى ، والشرح : قاله أصحابنا المتأخرون . وقدمه ابن رزين في شرحه [قال في الحاويين : هذا أصح الوجهين . قال في الرعاية الصغرى : هذا أشهر الوجهين] وأطلقهما في الفروع . قال المجد وغيره : القول بالوجوب مبنى على تعلق نفقة الزوجة برقة العبد . أو أن السيد معسر . فإن كان موسراً - وقلنا : نفقة زوجة عبده عليه - ففطرته عليه . وتبعه ابن تميم وغيره .

الثانية : لو كانت زوجته الأمة عنده ليلاً ، وعند سيدها نهائياً . ففطرتها على سيدها . لقوة ملك اليمين في تحمل الفطرة . على الصحيح . وإليه ميل المجد في شرحه . وجزم به في المنور . وقدمه في الرايتين ، والحاويين .
وقيل : بينهما نصفان كالنفقة . وأطلقهما في الفروع ، والمجد في شرحه .
وتقدم وجوب فطرة قريب المكاتب وزوجته .

الثالثة : لو زوج قريبه ، ولزمته نفقة امرأته . فعليه فطرتها .

قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ غَائِبٌ أَوْ آبِقٌ فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهُ ﴾ .

وكذا المغصوب . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : لا تجب على الغائب فطرة زوجته ورقيقه . وحكاه ابن تميم ، وغيره رواية [واحدة] قال في الفروع : وعنه رواية - مخرجة من زكاة المال - لا تجب . قال ابن عقيل : يحتمل أن لا يلزمه إخراج زكاته حتى يرجع ، كزكاة الدين والمغصوب .

فأمره : يخرج الفطرة عن العبد والحر مكاه . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : وهو ظاهر كلامه . قال المجد : نص عليه . وقيل : مكانهما . قال في الفروع : قدمه بعضهم . وأطلقهما .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَشْكَّ فِي حَيَاتِهِ . فَتَسْقُطَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه في رواية صالح . وعليه أكثر الأصحاب . لأن الأصل براءة الذمة . والظاهر موته ، كالنفقة . وذكر ابن شهاب : أنها لا تسقط فتلزمه ، لثلاث تسقط بالشك .

قلت : وهو قوى في النظر . والأصل : عدم موته .

قال ابن رجب في قواعده : ويتخرج لنا وجه بوجود الفطرة للعبد الآبق

المنقطع خبره . بناء على جواز عتقه .

قوله ﴿وَإِنْ عَلِمَ حَيَاتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : أَخْرَجَ لِمَا مَضَى ﴾ .

هذا مبني على الصحيح من المذهب في التي قبلها . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن تيميم : المنصوص عن أحمد لزومه . وقيل : لا يخرج ، ولو علم حياته .

وقيل : لا يخرج عن القريب فقط كالنفقة . ورد ذلك بوجوبها . وإنما تعذر أيضاً لها كتعذر بحبس ومرض ونحوهما .

قوله ﴿وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ فِطْرَةَ النَّاسِ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال أبو الخطاب : تلزمه [قال المجد في شرحه : هذا ظاهر المذهب] وأطلقهما في الخلاصة ، والمحرم ، وتجريد العناية .

فأمره : وكذا الحكم في كل من لا تلزم الزوج نفقتها . كالصغيرة وغيرها . قاله في الفروع وغيره .

قوله ﴿وَمَنْ لَزِمَ غَيْرُهُ فِطْرَتَهُ ، فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بغيرِ إِذْنِهِ . فَهَلْ تُجْزئُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمنتهى ، والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، وابن تيميم ، والفروع ، والشرح ، والفائق ، والحاويين ، وإدراك الغاية .

أمرهما : تجزئته . وهو الصحيح من المذهب . جزم به في الإفادات ، والوجيز والنور ، والمنتخب . قال في تجريد العناية : أجزاء على الأظهر . وقدمه في المحرم ، والراعيين . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه في التصحيح ، والنظم ، [قال ابن منجا في شرحه : هذا ظاهر المذهب] .

والوجه الثاني : لا تجزئه . قدمه ابن رزين في شرحه . وقال في الانتصار :
فإن أخرج بغير إذنه ونيته ، فوجهان .

تنبيه : مأخذ الخلاف هنا : مبنى على أن من لزمته فطرة غيره ، هل يكون
متحملاً عنه أو أصيلاً ؟ فيه وجهان تقدما . ذكره المجد في شرحه ، وصاحب
التلخيص ، والفروع ، وغيرهم . وذكر في الرعاية المسألة ، وقال : إن أخرج عن
نفسه جاز . وقيل : لا . وقيل : إن قلنا الزوج والقريب متحملان : جاز . وإن
قلنا هما أصيلان : فلا . فظاهره : أن المقدم عنده عدم البناء .

فوائد

إدراجها : لو لم يخرج من لزمته فطرة غيره عن ذلك الغير : لم يلزم الغير شيء
وللغير مطالبته بالإخراج . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . قال في
الفروع : جزم به الأصحاب . منهم أبو الخطاب في الانتصار كنفقته . وقال أبو المعالي :
ليس له مطالبته بها . ولا افتراضها عليه . قال في الفروع : كذا قال .
فعلى المذهب : هل تعتبر نيته فيه ؟ على وجهين . وأطلقهما في الفروع ،
والرعاية ، وابن تيميم .

قلت : الصواب لا . اكتفاء بنية المخرج .

الثانية : لو أخرج عن لا تلزمه فطرته بإذنه أجزأ . وإلا فلا . قال أبو بكر
الآجري : هذا قول فقهاء المسلمين .

الثالثة : لو أخرج العبد بغير إذن سيده : لم تجزئه مطلقاً . على الصحيح من
المذهب . ولعله خارج عن الخلاف الذي ذكره المصنف .

وقيل : إن ملكه السيد مالا - وقلنا : يملكه - ففطرته عليه مما في يده .
فيخرج العبد عن عبده مما في يده .

وقيل : بل تسقط لتزول ملكه ونقصه . قال في الرعاية : وعلى الوجوب إن أخرجها بلا إذن سيده أجزأت .
قلت : لا تجزئه .

وقيل : فطرته عليه مما في يده . فإن تعذر كسبه فعلى سيده . انتهى .
قوله ﴿ وَلَا يَمْنَعُ الدِّينَ وَجُوبَ الْفِطْرَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُطَالِبًا بِهِ ﴾
هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال المجد في شرحه ،
وصاحب الفروع وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . قال الزركشي : هذا المذهب
المجزم به عند الشيخين وغيرهما . وجزم به الخرقى . والمصنف في المغنى ، وصاحب
الشرح ، والإفادات ، والمنتخب ، وتجريد العناية وغيرهم .
وعنه ينعى ، سواء كان مطالباً به أولاً . وقاله أبو الخطاب .
وعنه لا ينعى مطلقاً . اختاره ابن عقيل . وجزم به ابن البنا في العقود . وقدمه
في الرعايتين ، والفائق . وجعل الأول اختيار المصنف . وأطلقهن في الحاويين .
قوله ﴿ وَتَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ ﴾ .
هذا الصحيح من المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه
أكثر الأصحاب .

وعنه يمتد وقت الوجوب إلى طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر . واختار
معناه الآجرى .

وعنه تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر . قال في الإرشاد : ويجب إخراج
زكاة الفطر بعد طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر قبل صلاة العيد .
وعنه يمتد الوجوب إلى أن يصلى العيد . ذكرها المجد في شرحه .

فعلى المذهب : لو أسلم بعد غروب الشمس ، أو ملك عبداً أو زوجة ، أو
ولد له ولد : لم تلزمه فطرته . وإن وجد ذلك قبل الغروب وجبت . وإن مات
قبل الغروب ونحوه : لم تجب ولا تسقط بعد .

فوائد

الأولى : لا يسقط وجوب الفطرة بعد وجوبها بموت ولا غيره ، بلا نزاع أعلمه . ولو كان معسراً وقت الوجوب ثم أيسر : لم تجب الفطرة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه يخرج متى قدر . فتبقى في ذمته . وعنه يخرج إن أيسر أيام العيد ، وإلا فلا . قال الزركشي : فيحتمل أن يريد : أيام النحر . ويحتمل أن يريد : الستة من شوال . لأنه قد نص في رواية أخرى : أنه إذا قدر بعد خمسة أيام : أنه يخرج . وعنه تجب إن أيسر يوم العيد . اختاره الشيخ نقى الدين .

الثانية : تجب الفطرة في العبد المرهون والموصى به على مال كله وقت الوجوب . وكذا المبيع في مدة الخيار . ولو زال ملكه ، كقبوض بعد الوجوب ولم يفسخ فيه العقد . وكما لو رده المشتري بعيب بعد قبضه .

الثالثة : لو ملك عبداً دون نفعه . فهل فطرته عليه ، أو على مالك نفعه ، أو في كسبه ؟ فيه الأوجه الثلاثة التي في نفقته ، التي ذكرهن المصنف وغيره في باب الموصى به له . فالصحيح هناك هو الصحيح هنا . هذا أصح الطريقتين . قدمه في الفروع . وقدم جماعة من الأصحاب : أن الفطرة تجب على مالك الرقبة . لوجوبها على من لا نفع فيه . وحكوا الأول قولاً . منهم المصنف ، وابن تيمية ، وابن حمدان ، وغيرهم . وتقدم لو كان العبد مستأجراً ، أو كانت الأمة ظئراً : أن فطرتهما تجب على السيد ، على الصحيح .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمَيْنِ ﴾ .

أنه لا يجوز إخراجها بأكثر من ذلك . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات .

وعنه يجوز تقديمها بثلاثة أيام . قال في الإفادات : ويجوز قبله بيومين ، أو

ثلاثة . وقطع في المستوعب والنظم : أنه يجوز تقديمها بأيام ، وهو في بعض نسخ الإرشاد . فيحتمل أنهم أرادوا : ثلاثة أيام ، كالرواية . ويحتمل غير ذلك . وقيل : يجوز تقديمها بخمسة عشر يوماً . وحكى رواية . جعلاً للأكثر كالكل وقيل : يجوز تقديمها بشهر . ذكره القاضى في شرحه الصغير .

قوله ﴿وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا يَوْمَ الْعِيدِ ، قَبْلَ الصَّلَاةِ ، مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي﴾ .

صرح به في المستوعب ، والرعاية ، وغيرها ، أو قدرها إن لم يصل . وهذا المذهب . قال الإمام أحمد : تخرج قبلها . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال غير واحد من الأصحاب : الأفضل أن تخرج إذا خرج إلى المصلى . وجزم به ابن تيم . فدخل في كلامهم : لو خرج إلى المصلى قبل الفجر . قوله ﴿وَيَجُوزُ فِي سَائِرِ الْيَوْمِ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : يحرم التأخير إلى بعد الصلاة . وذكر المجد : أن الإمام أحمد أومأ إليه . ويكون قضاء . وجزم به ابن الجوزى في كتاب أسباب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . وهذا القول من المفردات . قال في الرعاية - عن القول بأنه قضاء - : وهو بعيد .

تنبيه : يحتمل قول المصنف « ويجوز في سائر اليوم » الجواز من غير كراهة . وهو بعيد . وهو أحد الوجهين . اختاره القاضى .

ويحتمل إرادته الجواز مع الكراهة . وهو الوجه الثانى . وهو الصحيح . قال في الكافى ، والمجد في شرحه : وكان تاركاً للاختيار .

قال في الفروع : القول بالكراهة أظهر . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، وشرح ابن رزى وغيرهم . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيم

قوله ﴿ فَإِنْ أَخْرَهَا عَنْهُ أَثْمَ . وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يأنم . نقل الأثرم : أرجو أن لا بأس وقيل له - في رواية الكحل - فإن أخرها ؟ قال : إذا أعدها لقوم .

قوله ﴿ وَالْوَاجِبُ فِي الْفِطْرَةِ : صَاعٌ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم واختار الشيخ تقي الدين : إجزاء نصف صاع من البر . قال : وهو قياس المذهب في الكفارة ، وأنه يقتضيه ما نقله الأثرم . قال في الفروع : كذا قال . واختار ما اختاره الشيخ تقي الدين صاحب الفائق .

فأمره : الصاع قدر معلوم . وقد تقدم قدره في آخر باب الغسل .

فيؤخذ صاع من البر ، ومثل مكيل ذلك من غيره .

وتقدم ذكر ذلك مستوفى في أول باب زكاة الخراج من الأرض .

ولا عبرة بوزن التمر . وقطع به الجمهور . وقال في الرعاية الكبرى : ولا عبرة بوزن التمر .

قلت : وكذا غيره مما يخرج به سوى البر .

وقيل : يعتبر الصاع بالعدس كالبر .

وقلت : بل بالماء كما سبق انتهى . ويختلط في الثقيل ليسقط الفرض بيقين .

قوله ﴿ وَدَقِيقُهُمَا وَسَوِيْقُهُمَا ﴾ .

يعني دقيق البر والشعير وسويقهما . فيجزى . إخراج أحدهما . هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . وقدمه في المحرر . وعنه لا يجزى . ذلك .

وقيل : لا يجزى ، السويق . اختاره ابن أبي موسى ، والمجد في شرحه .

فعلى المذهب : يشترط أن يكون صاع ذلك بوزن حبه ، بلا نزاع أعلاه .

ونص عليه . لأنه لو أخرج الدقيق بالسكيل لنقص عن الحب ، لتفرق الإجزاء بالطحن .

نبيه : ظاهر كلام المصنف : الإجزاء وإن لم ينخل . وهو الصحيح من المذهب . جزم به في التلخيص ، والبلغة ، والزركشى ، وغيرهم . وقدمه في الفصول ، والفروع ، وابن تيم ، والرعايتين ، وغيرهم .
وقيل : لا يجزىء إخراجها إلا منخولا . وأطلقهما في الحاويين ، والفائق .
قوله ﴿ وَمِنَ الْأَقْطِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة .
إصراهما : الإجزاء مطلقاً . وهو المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد .
قال الزركشى : هذا المذهب انتهى . واختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والقاضى وأبو الخطاب في خلافيهما ، وابن عقيل ، وابن عبدوس المتقدم ، وابن البناء ، والشيرازى ، وغيرهم . وجزم به في تذكرة ابن عقيل ، والمبهيج ، والعقود لابن البناء ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات . وقدمه في الفروع ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحوايين ، والفائق ، وإدراك الغاية وغيرهم . وصححه في التصحيح ، والمجد في شرحه ، والناظم .

قال في تجريد العناية : ويجزىء صاع أقط على الأظهر .
وعنه يجزىء لمن يقتاتاه دون غيره . اختاره الخرق . وقدمه في المذهب ، نقله المجد وغيره . وقال أبو الخطاب ، والمصنف ، وصاحب التلخيص ، وجماعة :
وعنه لا يجزىء ، إلا عند عدم الأربعة . فاختلف نقلهم في محل الرواية . وعنه لا يجزىء مطلقاً . وهو ظاهر ما جزم به في التسهيل . قال في الفروع : اختاره أبو بكر .

قلت : قال في الهداية ، فأما الأقط : فعنه أنه لا يخرج منه مع وجود هذه الأصناف . وعنه أنه يخرج منه على الإطلاق . وهو اختيار أبي بكر . فحكي اختيار أبي بكر جواز الإخراج مطلقاً . وحكى في الفروع اختياره عدم الجواز مطلقاً .

فلعل أن يكون له في المسألة اختياران .

فعلى المذهب : هل يحزىء اللبن غير الخيض والجبن ، أو لا يحزنان ؟ أو يحزىء اللبن دون الجبن ، أو عكسه ؟ أو يحزنان عند عدم الأقط ؟ فيه أقوال . وأطلقهن في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وابن تيم .

وأطلق الثلاثة الأول في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق .

وأطلق الأوليين : الزركشى . قال ابن تيم ، وابن حمدان : ظاهر كلام الإمام أحمد : إجزاء اللبن ، دون الجبن . قال في الفروع : والذي وجد عن الإمام أحمد : أنه قال « يروى عن الحسن صاع لبن ، لأن الأقط ربما ضاق » فلم يتعرض للجبن . انتهى .

قلت : الجبن أولى من اللبن .

والقول الرابع : احتمال في الرعاية ، وابن تيم ، والفروع . وقال في المذهب ، ومسبوك الذهب : إذا قلنا يجوز إخراج الأقط مطلقاً ، فإذا عدمه أخرج عنه اللبن قال القاضى : إذا عدم الأقط - وقلنا : له إخراج - جاز إخراج اللبن . قال ابن عقيل في الفصول : إذا لم يجد الأقط - على الرواية التى تقول يحزىء - وأخرج عنه اللبن : أجزاء . لأن الأقط من اللبن . لأنه لبن مجدد مجفف بالمصل . وجزم به ابن رزين في شرحه . وقال : لأنه أكمل منه .

وقال المصنف : ظاهر كلام الحرقى : أنه لا يحزىء اللبن بحال .

وقال في المستوعب : وإذا قلنا يجوز إخراج الأقط : لم يحز إخراج اللبن مع وجوده . ويحزىء مع عدمه . ذكره القاضى . وذكر ابن أبى موسى : لا يحزىء . قوله ﴿ وَلَا يُحْزَىءُ غَيْرُ ذَلِكَ ﴾ .

يعنى إذ وجد شيء من هذه الأجناس التى ذكرها لم يحزئها غيرها . وإن كان يقتاته . وهو الصحيح . وهو من المفردات . ويأتى كلام الشيخ تقي الدين قريباً .

وظاهر كلامه : إجزاء أحد الأجناس المتقدمة . وإن كان يقتات غيره . وهو صحيح . لا أعلم فيه خلافاً . وصرح به الأصحاب .

تفيم : دخل في كلام المصنف - وهو قوله « ولا يجزى غير ذلك » - القيمة والصحيح من المذهب : أنها لا تجزى . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .
وعنه رواية مخرجة يجرى إخراجها .

وقيل : يجرى كل مكيل مطعوم . وقال ابن تيميم : وقد أوماً إليه الإمام أحمد . واختاره الشيخ تقي الدين : يجرئه من قوت بلده مثل الأرز وغيره . ولو قدر على الأصناف المذكورة في الحديث . وذكره رواية ، وأنه قول أكثر العلماء .
وجزم به ابن رزين . وحكاه في الرعاية قولاً .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْدِمَهُ . فَيُخْرِجُ مِمَّا يَقْتَاتُ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ﴾ .

سواء كان مكيلاً أو غيره ، كالذرة والدخن واللحم واللبن ، وسائر ما يقتات به . وجزم به في العمدة ، والتلخيص ، والبلغة . قال في التلخيص : هذا المذهب .
وقيل : لا يعدل عن اللحم واللبن .

﴿ وعند أبي بكر : يُخْرِجُ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْمَنْصُوصِ ﴾ من حب وتمر يقتات .
فلا بد أن يكون مكيلاً مقتاتاً يقوم مقام المنصوص . وهذا المذهب .

قال المجد : هذا أشبه بكلام أحمد . نقل حنبل : ما يقوم مقامها صاع . وهو قول الخرق ، ومعناه : قول أبي بكر . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه في الكافي ، والمحرق ، والفروع ، والرعايتين ، والنظم ، وابن تيميم ، والفاقي ، والحاويين . زاد في التلخيص ، والبلغة ، وابن تيميم ، وابن حمدان : مما يقتات غالباً .

وقيل : يجرى ما يقوم مقامها ، وإن لم يكن مكيلاً .

قال الزركشي : ولأبي الحسن بن عبدوس احتمال : لا يجرى غير الخمسة

المنصوص عليها . وتبقى عند عدم هذه الخمسة في ذمته ، حتى يقدر على أحدها .
قوله ﴿ وَلَا يُخْرِجُ حَبًّا مَعِيًّا ﴾ .

كحب مسوس ومبلول ، وقديم تغير طعمه ونحوه . وهذا المذهب مطلقاً .
وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : إن عدم غيره أجزأ ، وإلا فلا .
فأمرنا

إبراهيم : لو خالط الذي يجزىء مالا يجزىء . فإن كان كثيراً لم يجزىء ،
وإن كان يسيراً زاد بقدر ما يكون المصنف صاعاً . لأنه ليس عيباً ، لقلة مشقة
تنقيته . قاله في الفروع .

قلت : لو قيل بالإجزاء - ولو كان مالا يجزىء كثيراً ، إذا زاد بقدره لكان قوياً .
الثانية : نص الإمام أحمد على تنقية الطعام الذي يخرج .
قوله ﴿ وَلَا خُبْزاً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . إلا ابن عقيل . فإنه قال : يجزىء . وحكاة
في الرعاية ، وغيرها قولاً . وقال الزركشي في كتاب الكفارات : لو قيل بإجزاء
الخبز في الفطرة : لكان متوجهاً . وكأنه لم يطلع على كلام ابن عقيل .
قوله ﴿ وَيُجْزَى إِخْرَاجُ صَاعٍ مِنْ أَجْنَسٍ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات ، لتفاوت
مقصودها ، واتحاده . وقاسه المصنف على فطرة العبد المشترك . وقال في الرعاية
الكبرى : وقلت لا يخرج فطرة عبده من جنسين إذا كان لائتين . احتمل
وجبهين . وقال في الفروع : ويتوجه تخريج . واحتمال من الكفارة : لا يجزىء
لظاهر الأخبار . إلا أن تعدد بالقيمة . وخرج في القواعد وجهاً بعدم الإجزاء .

قوله ﴿ وَأَفْضَلُ الْمَخْرَجِ : التَّمْرُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . ونص عليه . وعليه الأصحاب . اتباعاً للسنة . ولفعل

الصحابة والتابعين ، ولأنه قوت وحلاوة ، وأقرب تناولاً . وأقل كلفة .

قلت : والزبيب يساويه في ذلك كله لولا الأثر .

وقال في الحاويين . وعندى : الأفضل أعلى الأجناس قيمة وأنفع .

فظاهره : أنه لو وجد ذلك لكان أفضل من التمر . ويحتمل أنه أراد غير

التمر . وقال الشارح ، وابن رزين : ويحتمل أن يكون أفضلها أغلاها ثمنًا . كما أن
أفضل الرقاب أغلاها ثمنًا .

قوله ﴿ ثُمَّ مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾

وهذا أحد الوجوه . اختاره المصنف هنا . وجزم به في التسهيل . وقدمه في

النظم . وقيل : الأفضل بعد التمر الزبيب [وهو المذهب] وجزم به في الهداية ،

وعقود ابن البنا ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهداية ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والمنور ، وإدراك الغاية . وقدمه في

الرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وابن تميم ، وابن رزين في شرحه . واختاره

ابن عبدوس في تذكرته . قال ابن منجاف في شرحه : والأفضل عند الأصحاب - بعد

التمر - الزبيب . قال الزركشى : هو قول الأكثرين . وأطلقهما المجد في شرحه .

وقيل : الأفضل بعد التمر البر . جزم به في الكافي ، والوجيز . وقدمه في

المغنى والشرح . ونصراه . وحمل ابن منجاف في شرحه كلام المصنف هنا عليه ،

وأطلقهن في الفروع ، وتجريد العناية .

وعنه الأقط أفضل لأهل البادية إن كان قوتهم .

وقيل : الأفضل ما كان قوت بلده غالباً وقت الوجوب .

قلت : وهو قوى .

قال في الرعاية قلت : الأفضل ما كان قوت بلده غالباً وقت الوجوب ، لاقوته

هو وحده . انتهى .

وأيهما كان - أعنى الزبيب والبر - كان أفضل بعده فى الأفضلية الآخر . ثم
الشعير بعدها . ثم دقيقهما ، ثم سويقهما . قاله فى الرعاية .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَمَاعَةَ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ وَالْوَاحِدَ مَا يَلْزَمُ
الْجَمَاعَةَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . على ما يأتى فى استيعاب الأصناف فى باب ذكر
أهل الزكاة . لكن الأفضل : أن لا ينقص الواحد عن مُدٍّ بُرٍّ ، أو نصف صاع
من غيره . على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع .
وعنه الأفضل : تفرقة الصاع . قال فى الفروع : وهو ظاهر ما جزم به جماعة .
للخروج من الخلاف .
وعنه الأفضل : أن لا ينقص الواحد عن الصاع . قال فى الفروع : وهو ظاهر
كلام جماعة المشقة . وعدم نقله وعمله .
وقال فى عيون المسائل : لو فرق فطرة رجل واحد على جماعة لم يحزه . قال
فى الفروع : كذا قال .

فوائد

الأولى : الصحيح من المذهب : أن تفريق الفطرة بنفسه أفضل . وعنه
دفعها إلى الإمام العادل أفضل . نقله المروذى .
ويأتى مزيد بيان على ذلك فى الباب الذى بعده .
الثانية : لو أعطى الفقير فطرة ، فردها الفقير إليه عن نفسه : جاز عند القاضى .
قال فى التلخيص : جاز فى أصح الوجهين . وقدمه فى الفائق .
قلت : وهو الصواب إن لم يحصل حيلة فى ذلك .
وقال أبو بكر : مذهب أحمد لا يجوز ، كسراؤها . وأطلقهما فى الرعايتين ،
والحاويين .

ولو حصلت عند الإمام فقسمها على مستحقيها . فعاد إلى إنسان فطرته : جاز عند القاضى أيضا . وهو المذهب . قدمه المجد فى شرحه ونصره وغيره .

وقال أبو بكر : مذهب أحمد لا يجوز كسرها .

وظاهر الفروع ، وابن رزى : إطلاق الخلاف فيهما . فإنهما قالا : جائز عند القاضى . وعند أبى بكر لا يجوز . وأطلقهما فى الرايتين ، والحاويين ، والفائق . قال فى الرايتين : الخلاف فى الإجزاء . وقيل : فى التحريم انتهى .

وتقدمت المسألة بأعم من ذلك فى الركاز فلتعاود .

ولو عادت إليه بميراث جاز . قولاً واحداً .

الثالثة : مصرف الفطرة مصرف الزكاة . على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب . فلا يجوز دفعها لغيرهم . وقال ابن عقيل فى الفنون ، عن بعض الأصحاب :

تدفع إلى من لا يجد ما يلزمه . وقال الشيخ تقي الدين : لا يجوز دفعها إلا لمن يستحق الكفارة . وهو من يأخذ لحاجته . ولا تصرف فى المؤلفة والرقاب وغير ذلك .

الرابعة : قال الإمام أحمد - فى رواية الفضل بن زياد - : ما أحسن ما كان

عطاء بن أبى رباح يفعل : يعطى عن أبويه صدقة الفطر حتى مات . وهذا تبرع .

باب إخراج الزكاة

قوله ﴿ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ وُجُوبِهَا ، مَعَ إِمْكَانِهِ ﴾ .

هذا المذهب فى الجملة . نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم

وقيل : لا يلزم إخراجها على الفور . لإطلاق الأمر كالكفارة .

قوله ﴿ مَعَ إِمْكَانِهِ ﴾ .

يعنى أنه إذا قدر على إخراجها لم يحز تأخيرها . وإن تعذر إخراجها من

النصاب - لغية أو غيرها - جاز التأخير إلى القدرة . ولو كان قادراً على الإخراج

من غيره . وهذا المذهب . قدمه المجد فى شرحه ، وصاحب الفروع وغيرها .

ويحتمل أن لا يجوز التأخير إن وجبت في الذمة . ولم تسقط بالتلف .
فعلى المذهب في أصل المسألة : يجوز التأخير لضرر عليه ﴿ مثل أن يخشى
رجوع الساعى عليه ، ونحو ذلك ﴾ كخوفه على نفسه أو ماله .
ويجوز له التأخير أيضاً لحاجته إلى زكاته إذا كان فقيراً محتاجاً إليها تختل
كفايته ومعيشته بإخراجها . نص عليه . ويؤخذ منه ذلك عند ميسرته .

قلت : فيعابى بها .

ويجوز أيضاً التأخير ليعطيها لمن حاجته أشد . على الصحيح من المذهب .
نقل يعقوب : لا أحب تأخيرها ، إلا أن لا يجد قوماً مثلهم في الحاجة فيؤخرها
لهم . قدمه في الرعاية ، والفروع . وقال : جزم به بعضهم .

قلت : منهم صاحب المذهب ، ومسبوك الذهب ، والرعاية الصغرى ،
والحاويين ، والفائق ، وابن رزين .

وقال جماعة - منهم المجد في شرحه ومجرده - يجوز بزمن يسير لمن حاجته
أشد . لأن الحاجة تدعو إليه . ولا يفوت المقصود ، وإلا لم يحز ترك واجب لمدوب
قال في القواعد الأصولية : وقيد ذلك بعضهم بالزمن اليسير .

قال في المذهب : ولا يجوز تأخيرها مع القدرة . فإن أمسكها اليوم واليومين
ليتحرى الأفضل جاز . قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة المنع .

ويجوز أيضاً التأخير لقريب . قدمه في الفروع ، وقال : جزم به جماعة .

قلت : منهم ابن رزين ، وصاحب الحاويين .

وقدم جماعة المنع ، منهم صاحب الرعايتين [والحاويين] والفائق .

قال في القواعد الأصولية : وأطلق القاضى وابن عقيل روايتين في القريب .

ولم يقيداه بالزمن اليسير .

ويجوز أيضاً التأخير للجار كالقريب . جزم به في الحاويين . وقدمه في

الفروع . وقال : ولم يذكره الأكثر . وقدم المنع في الرعايتين ، والفائق .

وعنه له أن يعطى قريبه كل شهر شيئاً . وحملها أبو بكر على تعجيلها . قال
المجد : وهو خلاف الظاهر .

وعنه ليس له ذلك . وأطلق القاضي وابن عقيل الراويتين .

فأمرتاه

إبراهيم : يجوز للإمام والساعي تأخير الزكاة عند ربها لمصلحة ، كقحط ونحوه
جزم به الأصحاب .

الثانية - وهي كالأجنبية مما نحن فيه - نص الإمام أحمد على لزوم فورية النذر
المطلق والكفارة . وهو المذهب . قاله في القواعد وغيره .

وقيل : لا يلزمان على الفور . قال ذلك ابن تيم . وتبعه صاحب القواعد
الأصولية . وقال في الفائق : المنصوص عدم لزوم الفورية . ولعله سبق قلم .
قوله ﴿ وَمَنْ مَنَعَهَا بُخْلًا بِهَا : أَخَذَتْ مِنْهُ ، وَعُزِّرَ ﴾ .

وكذا لو منعها تهاوناً . زاد في الرعاية من عنده « أو هملاً » قال في الفروع :
كذا أطلق جماعة التعزيز .

قلت : أطلقه كثير من الأصحاب . وقدمه في الرعاية .

وقال القاضي ، وابن عقيل : إن فعله لفسق الإمام ، لكونه لا يضعها
مواضعها : لم يعزر . وجزم به غير واحد من الأصحاب ، منهم صاحب الرعاية ،
والفائق .

قلت : وهذا الصواب . بل لو قيل : بوجوب كتمانها - والحالة هذه -
لكان سديداً .

نفي : مراده بقوله « وعزر » إذا كان عالماً بتحريم ذلك . والمعزر له هو
الإمام ، أو عامل الزكاة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعاية .
وقيل : إن كان ماله باطناً عزره الإمام أو المحتسب .

قوله ﴿ فَإِنْ غِيبَ مَالَهُ ، أَوْ كَتَمَهُ ، أَوْ قَاتَلَ دُونَهَا ، وَأَمْكَنَ أَخْذَهَا ، أَخَذَتْ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ﴾

٥٦٧١

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال أبو بكر في زاد المسافر : يأخذها وشطر ماله . وقدمه الحلواني في التبصرة . وذكره المجد رواية .

قال أبو بكر أيضاً : يأخذ شطر ماله الزكوى . وقال إبراهيم الحربى : يؤخذ من خيار ماله زيادة القيمة بشطرها من غير زيادة عدد ولا سن .

قال المجد : وهذا تكلف ضعيف .

وعنه تؤخذ منه ومثلها . ذكرها ابن عقيل . وقاله أبو بكر أيضاً في زاد المسافر وقال ابن عقيل في موضع من كلامه : إذا منع الزكاة فرأى الإمام التغليظ عليه بأخذ زيادة عليها ، اختلفت الرواية في ذلك .

تبيہات

أمرها : محل هذا عند صاحب الحاوى وجماعة : فيمن كتم ماله فقط . وقال في الحاوى : وكذا قيل : إن غيب ماله ، أو قاتل دونها .

الثاني : قال جماعة من الأصحاب - منهم ابن حمدان - وإن أخذها غير عدل فمها لم يأخذ من الممتنع زيادة .

قلت : وهو الصواب .

وأطلق جماعة آخرون الأخذ ، كمسألة التعزير السابقة .

الثالث : قدم المصنف هنا : أنه إذا قاتل عليها لم يكفر . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقال بعض أصحابنا : إن قاتل عليها كفر . وهو رواية عن الإمام أحمد .
وجزم به بعض الأصحاب . وأطلق بعضهم الروایتين .

وعنه يكفر وإن لم يقاتل عليها . وتقدم ذلك في كتاب الصلاة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَخَذُهَا : أَسْتَتِيبَ ثَلَاثًا . فَإِنْ تَابَ وَأَخْرَجَ

وَالْإِلَّ قَتَلَ ﴾ .

حكم استنابته هنا : حكم استنابة المرتد في الوجوب وعدمه . على ما يأتي بيانه
إن شاء الله تعالى في بابه . وإذا قتل ، فالصحيح من المذهب : أنه يقتل حداً .
وهو من المفردات . وعنه يقتل كفراً .

فائدة : إذا لم يمكن أخذ الزكاة منه إلا بالقتال وجب على الإمام قتاله ، على
الصحيح من المذهب . وذكر ابن أبي موسى رواية : لا يجب قتاله إلا من جحد
وجوبها .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى مَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةُ : مِنْ تَقْصَانِ النَّصَابِ
أَوْ الْخَوْلِ ، أَوْ انْتِقَالِهِ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْخَوْلِ وَنَحْوِهِ ، كَادَّعَائِهِ أَدَاءَهَا ، أَوْ
أَنْ مَا بِيَدِهِ لغيره ، أَوْ تَجَدُّدِ مِلْكِهِ قَرِيبًا ، أَوْ أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ مُخْتَلِطٌ : قَبْلَ
قَوْلِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن حامد : يستحلف في ذلك
كله . ووجه في الفروع احتمالاً : يستحلف إن اتهم وإلا فلا . وقال القاضي في
الأحكام السلطانية : إن رأى العامل أنه يستحلفه فعل . فإن نكل لم يقض عليه
بنكوله . وقيل : يقضى عليه .

قلت : فعلى قول القاضي : يعاين بها .

فائدة : قال بعض الأصحاب : ظاهر كلام الإمام أحمد : أن اليمين لا تشرع .

قال في عيون المسائل : ظاهر قوله « لا يستحلف الناس على صدقاتهم » لا يجب ولا يستحب ، بخلاف الوصية للفقراء بمال .

قوله ﴿ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ يُخْرِجُ عَنْهُمَا وَلِيُهُمَا ﴾ .
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وعنه لا يلزمه الإخراج إن خاف أن يطالب بذلك . كمن يخشى رجوع الساعي . لكن يعلمه إذا بلغ وعقل .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ تَفْرِقَةُ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ ﴾ .
سواء كانت زكاة مال أو فطرة . نص عليه . قال بعض الأصحاب - منهم ابن حمدان - يشترط أمانته . قال في الفروع : وهو مراد غيره ، أى من حيث الجملة . انتهى .

قوله ﴿ وَلَهُ دَفْعُهَا إِلَى السَّاعِي ، وَإِلَى الْإِمَامِ أَيْضًا ﴾ .
وهذا المذهب في ذلك كله مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات . قال ناظمها :

زكاته يخرج في الأيام بنفسه أولى من الإمام
وقيل : يجب دفعها إلى الإمام إذا طلبها وفقاً للأئمة الثلاثة .
وعنه يستحب أن يدفع إليه العشر ، ويتولى هو تفريق الباقي .
وقال أبو الخطاب : دفعها إلى الإمام العادل أفضل . واختاره ابن أبي موسى ،
للخروج من الخلاف وزوال التهمة .

وعنه دفع المال الظاهر إليه أفضل .
وعنه دفع الفطرة إليه أفضل . نقله المروذي كما تقدم في آخر باب الفطرة .
وقيل : يجب دفع زكاة المال الظاهر إلى الإمام . ولا يجزئ دونه .

فوائد

الأولى : يجوز دفع زكاته إلى الإمام الفاسق . على الصحيح من المذهب .
وقال القاضي في الأحكام السلطانية : يحرم عليه دفعها ، إن وضعها في غير أهلها .
ويجب كتمها إذن عنه . واختاره في الحاوى .

قلت : وهو الصواب .

ويأتى في باب قتال أهل البغى : أنه يجوز دفع الزكاة إلى الخوارج والبعثة .
نص عليه في الخوارج .

الثانية : يجوز للإمام طلب الزكاة من المال الظاهر والباطن . على الصحيح
من المذهب . إن وضعها في أهلها . وقال القاضي في الأحكام السلطانية : لا نظر
له في زكاة المال الباطن ، إلا أن يبذل له . وقال ابن تيمم : فيما تجب فيه الزكاة .
قال القاضي : إذا مرّ المضارب أو المؤذن له بالمسال على عاشر المسلمين : أخذ
منه الزكاة . قال وقيل : لا تؤخذ منه حتى يحضر المالك .

الثالثة : لو طلبها الإمام لم يجب دفعها إليه . وليس له أن يقاتله على ذلك إذا
لم يمنع إخراجها بالكلية . نص عليه . وجزم به ابن شهاب وغيره . وقدمه في
الفروع ، ومختصر ابن تيمم . وهو من المفردات .

وقيل : يجب عليه دفعها . إذا طلبها إليه . ولا يقاتل لأجله . لأنه مختلف فيه .
جزم به المجد في شرحه . قال في الفروع : وصححه غير واحد في الخلاف .
قلت : صححه في الرايتين ، والحاويين .

وقيل : لا يجب دفع الباطنة بطلبه . قال ابن تيمم : وجهاً واحداً .
وقال الشيخ تقي الدين : من جوز القتال على ترك طاعة ولى الأمر : جوزه
هنا . ومن لم يجوزه إلا على ترك طاعة الله ورسوله : لم يجوزه .

الرابعة : يجوز للإمام طلب النذر والكفارة . على الصحيح من المذهب .
نص عليه في الكفارة والظهار .

وقيل : ليس له ذلك . وأطلقهما ابن تميم ، وابن حمدان ، وصاحب الفروع
الخامسة : يجب على الإمام أن يبعث الساعة عند قرب الوجوب لقبض زكاة
المال الظاهر . وأطلقه المصنف . وقاله في الرعاية الكبرى . والوجوب هو المذهب .
ولم يذكر جماعة هذه المسألة . فيؤخذ منه : لا يجب .

قال في الفروع : ولعله أظهر . وفي الرعاية قول يستحب .
ويجعل حول الماشية المحرم . لأنه أول السنة . وتوقف أحمد . ومثله إلى شهر
رمضان . فإن وجد مالا لم يحل حوله ، فإن عجل ربه زكاته . وإنما وكل ثقة
يقبضها ثم يصرفها في مصارفها . وله جعل ذلك إلى رب المال إن كان ثقة . وإن
لم يجد ثقة ، فقال القاضى : يؤخرها إلى العام الثانى . وقال الآمدى : لرب المال
أن يخرجها .

قلت : وهو الصواب .

وقال فى الكافى : إن لم يعجلها ، فإما أن يוכל أو يؤخرها إلى الحول الثانى .
وإذا قبض الساعى الزكاة فرقها فى مكانها وما قارب . فإن فضل شىء حمله .
وله بيع مال الزكاة : لحاجة أو مصلحة ، وصرفه فى الأحظ للفقراء أو حاجتهم ،
حتى فى أجرة مسكن .

وإن باع لغير حاجة . فقال القاضى : لا يصح . وقيل : يصح . وقدمه
بعضهم - وهو ابن حمدان فى رعايته - واقتصر المصنف فى الكافى على البيع إن
خاف تلفه ، ومال إلى الصحة . وكذا جزم ابن تميم : أنه لا يبيع لغير حاجة لخوف
تلف ومؤنة نقل . فإن فعل فى الصحة وجهان . أطلقهما فى الحاويين والفروع .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ ﴾ .

هذا بلا نزاع من حيث الجملة . فينوى الزكاة أو صدقة الفطر . فلو نوى صدقة
مطلقة : لم يجزه . ولو تصدق بجميع ماله ، كصدقته بغير النصاب من جنسه . لأن

صرف المال إلى الفقير له جهات . فلا تتعين الزكاة إلا بالتعيين . وقال القاضي في التعليق : إن تصدق بماله المعين أجزأه .

ولو نوى صدقة المال ، أو الصدقة الواجبة أجزأه . على الصحيح من المذهب . قال في الرعاية : كفي في الأصح . وقدمه في الفروع . وقال : جزم به جماعة . وقال : وظاهر التعليق المتقدم : لا يكفي نية الصدقة الواجبة أو صدقة المال . وهو ظاهر ما جزم به جماعة ، من أنه ينوى الزكاة . قال : وهذا متجه .

فأمراته

إصدارهما : لا تعتبر نية الفرض ، ولا تعيين المال المزكى . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وفي تعليق القاضي في كتاب الطهارة : وجه تعتبر نية التعليق إذا اختلف المال . مثل شاة عن خمس من الإبل ، وشاة أخرى عن أربعين من الغنم ، ودينار عن نصاب تالف ، ودينار آخر عن نصاب قائم ، وصاع عن فطرة . وصاع آخر عن عشر .

فعلى المذهب : لو نوى زكاة عن ماله الغائب ، فإن كان تالفاً فعن الحاضر : أجزأ عنه إن كان الغائب تالفاً . وإن كانا سالمين أجزأ عن أحدهما . ولو كان له خمس من الإبل وأربعون من الغنم ، فقال : هذه الشاة عن الإبل أو الغنم : أجزأته عن إحداهما . وكذا لو كان له مال حاضر وغائب ، وأخرج ، وقال : هذا زكاة مالى الحاضر أو الغائب . وإن قال : هذا عن مالى الغائب إن كان سالماً ، وإن لم يكن سالماً فمطوع . فبان سالماً : أجزأه عنه . على الصحيح من المذهب . قدمه المجد في شرحه ، وصاحب الفروع ، والقواعد الفقهية . وقال أبو بكر : لا يجزئه . لأنه لم يخلص النية للفرض ، كمن قال : هذه زكاة مالى ، أو نخل ، أو هذه زكاة إرثي من مورثي إن كان مات . لأنه لم يبين على أصل . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

قال المصنف وغيره ، كقوله ليلة الشك : إن كان غداً من رمضان ففرضي

وإلا فنفل . وقال المجد كقوله : إن كان وقت الظهر دخل فصلاتي هذه عنها .
وقال جماعة - منهم ابن تيم - : لو قال في الصلاة : إن كان الوقت دخل ففرض ،
وإلا فنفل . فعلى الوجهين .

وقال أبو البقاء - فيمن بلغ في الوقت - التردد في العبادة يفسدها . ولهذا وصلى
أونوى : إن كان الوقت قد دخل فهي فريضة ، وإن لم يكن دخل فناقلة : لم
يصح له فرضاً ولا نفلاً . وتقدم في كتاب الزكاة في فوائد وجوب الزكاة في العين
أو في الذمة « هل يلزمه إخراج زكاة ماله الغائب أم لا ؟ » .

الثانية : الأولى مقارنة النية للدفع . ويجوز تقديمها على الدفع بزمن يسير .
كالصلاة ، على ما سبق من الخلاف . قال المصنف والشارح : يجوز تقديم النية على
الأدنى بالزمن اليسير . كسائر العبادات . وقال في الروضة : تعتبر النية عند الدفع .
قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا ﴾
إذا أخذ الإمام الزكاة منه وأخرجها ناوياً للزكاة ، ولم ينوها ربها : أجزأت
عن ربها . على الصحيح من المذهب . قال المجد : هو ظاهر كلام الإمام أحمد
والخرق لمن تأمله . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . واختاره القاضي
وغيره . قال في القواعد : هذا أصح الوجهين . وجزم به في المذهب ، ومسبوك
الذهب ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المغنى ، والتلخيص ، والشرح ، والحاويين
وابن رزين . والرايعتين . وصححه .

وقال أبو الخطاب : لا يجزئه أيضاً من غير نية . واختاره ابن عقيل . وصاحب
المستوعب ، والشيخ تقي الدين أيضاً في فتاويه . قاله الزركشى . قال في القواعد
الأصولية : وهذا أصوب .

وظاهر الفروع : الإطلاق . فإنه قال : أجزأت عند القاضي وغيره . وعند
أبي الخطاب ، وابن عقيل : لا تجزى . وأطلقهما المجد في شرحه ، وابن تيم ،
والزركشى ، وصاحب الفائق .

فعلى [المذهب] الأول : تجزىء ظاهراً . وباطناً .

وعلى الثانى : تجزىء ظاهراً لا باطناً .

فائدة : مثل ذلك : لو دفعها رب المال إلى مستحقها كرها وقهراً . قاله المجد

وغيره .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لو دفع زكاته إلى الإمام طائعاً . ونواها الإمام دون ربها : أنها لا تجزىء ، بل هو كالصريح فى كلام المصنف . وهو صحيح . وهو المذهب .

قال المجد : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، والخرق ، لمن تأمله . وهو اختيار أبى الخطاب ، وابن عقيل ، وابن البناء . واختاره المصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين فى فتاويه . وقدمه ابن تيميم ، وابن رزين ، وصاحب الفائق . وقيل : تجزىء . اختاره ابن حامد ، والقاضى وغيرهما .

قال فى المستوعب : وهو ظاهر كلام الخرق . قال فى الفروع : أجزأت عند القاضى وغيره . وظاهر الفروع : الإطلاق . كما تقدم .

وأما إذا لم ينوها ربها ولا الإمام : فإنها لا تجزئ . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال القاضى فى موضع من كلامه : لا يحتاج الإمام إلى نية منه ، ولا من رب المال .

قلت : فعلى هذا القول يعاين بها .

وأطلقهما المجد فى شرحه ، والزرکشى . فعلى المذهب : تقع نفلا ويطلب بها .

فائدتان

أما الأولى : لو غاب المالك ، أو تعذر الوصول إليه بحبس ونحوه . فأخذ الساعى من ماله : أجزأ ظاهراً وباطناً . وجهاً واحداً . لأن له ولاية أخذها إذن ، ونية المالك متعذرة بما يعذر فيه .

الثانية : إذا دفع زكاته إلى الإمام ، ونواها دون الإمام : أجزأته . لأنه لا يعتبر نية المستحق . فكذا نائبه .

نفيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى وَكِيلِهِ : اعتبرت النية من الموكِّل ، دُونَ الْوَكِيلِ ﴾ .

أنه سواء بعد دفع الوكيل أولاً .

واعلم أنها إذا دفعها الوكيل من غير نية . فتارة يدفعها بعد زمن يسير ، وتارة يدفعها بعد زمن طويل . فإن دفعها إلى مستحقها بعد زمن يسير أجزأت . وإن دفعها بعد زمن طويل من نية الوكيل ، فظاهر كلام المصنف : الإجزاء . وهو أحد الوجهين . اختاره أبو الخطاب ، والمجد في شرحه .

قال في الفروع : تجزىء عند أبي الخطاب وغيره . وهو ظاهر ما جزم به في الخلاصة . وقدمه في المذهب ، والمحرم ، والنظم ، والفائق .

وقال القاضى وغيره : لا بد من نية الوكيل أيضاً والحالة هذه . وهو المذهب . وجزم به في المغنى ، والتلخيص ، والمستوعب . وابن رزين . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، وصححه الشارح . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيمم ، والرعاية الكبرى .

فوائد

الأولى : لو لم ينو الموكِّل ، ونواها الوكيل عند إخراجها : لم تجزه . وإن نواها الوكيل صح . وهو الأفضل بعد ما بينهما أو قرب .

الثانية : أفادنا المصنف - رحمه الله تعالى - جواز التوكيل في دفع الزكاة . وهو صحيح . لكن يشترط فيه أن يكون ثقة . نص عليه . وأن يكون مسلماً ، على الصحيح من المذهب . قال في الفائق : مسلماً في أصح الوجهين . وقدمه في الفروع ، ومختصر ابن تيمم . وحكى القاضى في التعليق وجهاً يجوز توكيل الذمى في

إخراجها . وجزم به المجد في شرحه . ونقله ابن تميم عن بعض الأصحاب . ولعله عني شيخه المجد . كما لو استثناب ذمياً في ذبح أضحية جاز على اختلاف الروايتين . وقال في الرعاية : ويجوز توكيل الذمي في إخراج الزكاة إذا نوى الموكل وكفت نيته ، وإلا فلا . انتهى . قلت : وهو قوى .

الثالثة : لو قال شخص لآخر : أخرج عني زكاتي من مالك ففعل : أجزأ عن الأمر . نص عليه في الكفارة . وجزم به جماعة . منهم المصنف في الزكاة . واقتصر عليه في الفروع . قال في الرعاية - بعد ذكر النص - وألحق الأصحاب بها الزكاة في ذلك .

الرابعة : لو وكله في إخراج زكاته ، ودفع إليه مالا ، وقال : تصدق به . ولم ينو الزكاة ، فأخرجها الوكيل من المال الذي دفعه إليه ، ونواها زكاة . فقيل : لا تجزئه . لأنه خصه بما يقتضى النفل . وقيل : تجزئه ، لأن الزكاة صدقة . قلت : وهو أولى . وقد سمي الله الزكاة صدقة .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية ، ومختصر ابن تميم . ولو قال : تصدق به نفلا ، أو عن كفارة . ثم نوى الزكاة به قبل أن يتصدق : أجزأ عنهما . لأن دفع وكيله كدفعه . فكأنه نوى الزكاة ، ثم دفع بنفسه . قاله المجد في شرحه . وعلة بذلك . وجزم به في الرعاية ، ومختصر ابن تميم . وقدمه في الفروع . وقال : فظاهر كلام غير المجد : لا يجزئ ، لا اعتبارهم النية عند التوكيل الخامسة : في صحة توكيل المميز في دفع الزكاة وجهان . ذكرهما في المذهب ، ومسبوك الذهب . وأطلقهما هو وصاحب الفروع . قلت : الأولى الصحة . لأنه أهل للعبادة .

السادسة : لو أخرج شخص من ماله زكاة عن حي بغير إذنه : لم يصح . وإلا صح . قال في الرعاية قلت : فإن نوى الرجوع بهسا رجع في قياس المذهب

السابعة : لو أخرجها من مال مَنْ هي عليه بغير إذنه - وقلنا : يصح تصرف الفضولى موقوفاً على الإجازة . فأجازه ربه - كفته . كما لو أذن له ، وإلا فلا . قال فى الرعاية ، وقلت : إن كان باقياً بيد من أخذه أجزأت عن ربه . وإلا فلا . لأنه إذن كالدين . فلا يحزى إسقاطه من الزكاة .

الثامنة : لو أخرج زكاته من مال غضب : لم يحزه مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وقيل : إن أجازها ربه ، كفت مخرجها . وإلا فلا .
التاسعة : قوله ﴿ وَيُستَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دَفْعِهَا : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا ﴾ .

وهذا بلا نزاع . زاد بعضهم : ويحمد الله على توفيقه لأدائها .
قوله ﴿ وَيَقُولُ الْآخِذُ : أَجْرَكَ اللَّهُ فِيما أعطيت ، وبارك لك فيما أَبْقَيْتَ . وجعله لك طهوراً ﴾ .

يعنى يستحب له قول ذلك . وظاهره : سواء كان الآخذ الفقراء ، أو العامل أو غيرها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال القاضى فى الأحكام السلطانية : على العامل إذا أخذ الزكاة أن يدعو لأهلها . وظاهره الوجوب . لأن لفظة « على » ظاهرة فى الوجوب .

وأوجب الدعاء له الظاهرية ، وبعض الشافعية . وذكر المجد فى قوله « على الغاسل ستر ما رآه » أنه على الوجوب . وذكر القاضى فى العمدة ، وأبو الخطاب فى التمهيد - فى باب الحروف - أن « على » للإيجاب . وجزم به ابن مفلح فى أصوله . قال فى الرعاية ، وقيل : على العامل أن يقولها .

فائدتاه

إمدهما : إن علم رب المال - وقال ابن تيمم : إن ظن - أن الآخذ أهل

لأخذها : كره إعلامه بها . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقال : لم يُسَكِّته ؟ يعطيه ويسكت . ما حاجته إلى أن يُقرَّعه ؟ وقدمه في الفروع ، والفائق ومختصر ابن تيميم ، والقواعد الأصولية وغيرهم .
وذكر بعض الأصحاب : أن تركه أفضل .

وقال بعضهم : لا يستحب . نص عليه . قال في الكافي : لا يستحب إعلامه . وقيل : يستحب إعلامه . وقال في الروضة : لا بد من إعلامه . قال ابن تيميم : وعن أحمد مثله . كما لو رآه متجسلاً . هذا إذا علم أن من عادته أخذ الزكاة . فأما إن كان من عادته أن لا يأخذ الزكاة : فلا بد من إعلامه . فإن لم يعلمه : لم يحزه . قال المجد في شرحه : هذا قياس المذهب عندى . واقتصر عليه ، وتابعه في الفروع . لأنه لا يقبل زكاة ظاهراً . واقتصر عليه ابن تيميم . وقال : فيه بعد . قلت : فعلى هذا القول قد يعاين بها .

وقال في الرعاية الكبرى : وإن علمه أهلاً لها . وجهل أنه يأخذها ، أو علم أنه لا يأخذها : لم يحزه . قلت : بلى . انتهى .

الثانية : يستحب إظهار إخراج الزكاة مطلقاً . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاويين : يستحب في أصح الوجهين . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا يستحب .

وقيل : إن منعها أهل بلده استحب له إظهارها . وإلا فلا . وأطلقهن ابن تيميم . وقيل : إن نفي عنه ظن السوء بإظهاره استحب . وإلا فلا . اختاره يوسف الجوزى . ذكره في الفائق ، ولم يذكره في الفروع . وأطلقهن في الفائق .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ ﴾ .

هذا المذهب . قاله المصنف وغيره . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشى : هذا المعروف في النقل . يعنى أنه يحرم . وسواء في ذلك نقلها لرحم أو شدة حاجة أولاً . نص عليه . وقال القاضى في تعليقه ، وروايته ، وجامعه الصغير ، وابن

البناء : يكره نقلها من غير تحريم . ونقل بكر بن محمد : لا يعجبني ذلك .
وعنه يجوز نقلها إلى الثغر . وعالله القاضي بأن مرابطة الغازي بالثغر قد تطول .
ولا يمكنه المفارقة .

وعنه يجوز نقلها إلى الثغر وغيره . مع رجحان الحاجة . قال في الفائق :
وقيل : تنقل لمصلحة راجحة . كقريب محتاج ونحوه . وهو المختار . انتهى .
واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : يقيد ذلك بمسيرة يومين . وتحديد المنع من
نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي . وجعل محل ذلك الأقاليم .
فلا تنقل الزكاة من إقليم إلى إقليم . وتنقل إلى نواحي الإقليم . وإن كان أكثر
من يومين انتهى . واختار الآجری جواز نقلها للقراية .

تبويب : مفهوم كلام المصنف : جواز نقلها إلى مادون مسافة القصر . وهو
صحيح . وهو المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه احتمال . يعنى بالمنع .

قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلَ فَهَلْ تُجْزِئُهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

ذكرهما أبو الخطاب ومن بعده . يعنى إذا قلنا : يحرم نقلها . وأطلقهما في
المداية ، وعقود ابن البنا ، والفصول ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمهاذى ، والتلخيص ، والبلغة ، وشرح
المجد ، وشرح ابن منجا ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق
والزركشى ، وتجرید العناية .

إمراهما : تجزئته . وهى المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور ، والمتنخب .

وصححه في التصحيح . واختاره المصنف ، وأبو الخطاب ، وابن عبدوس في
تذكرته . قال في الفروع : اختاره أبو الخطاب ، والشيخ ، وغيرهما . قال القاضي :
ظاهر كلام أحمد : يقتضى ذلك . ولم أجد عنه نصاً في هذه المسألة . وقدمه ابن
رزين في شرحه .

الرواية الثانية : لا تجزئته . اختاره الخرقى ، وابن حامد ، والقاضى ، وجماعة قال فى الفروع : وصححه الناظم . وهو ظاهر ما فى الإيضاح ، والعمدة ، والمحزر ، والتسهيل ، وغيرهم . لاقتصارهم على عدم الجواز .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا قُرَاءَ فِيهِ ، أَوْ كَانَ بِيَادِيهِ . فَيَمَرُّهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ ﴾ .

وهذا عند من لم ير نقلها ، لأنه كمن عنده المال بالنسبة إلى غيره ، وأطلق فى الروضة .

فوائد

الأولى : أجرة نقل الزكاة - حيث قلنا به - على رب المال ، كوزن وكيل .
الثانية : المسافر بالمال فى البلدان : يزكيه فى الموضع الذى إقامة المال فيه أكثر . على الصحيح من المذهب . نص عليه فى رواية يوسف بن موسى . وجزم به فى الفائق وغيره . وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين ، والزرکشى ، والفروع ، وقال : نقله الأكثر ، لتعلق الأطماع به غالباً .

وقال المجد فى شرحه ، وتبعه فى الفروع : وظاهر نقل محمد بن الحكم : تفرقته فى بلد الوجوب وغيره من البلدان التى كان بها فى الحول . وعند القاضى : هو كغيره ، اعتباراً بمكان الوجوب ، لئلا يفضى إلى تأخير الزكاة . وقيل : يفرقها حيث حال حوله فى أى موضع كان . وظاهر المجد فى شرحه : إطلاق الخلاف .

الثالثة : لا يجوز نقل الزكاة لأجل استيعاب الأصناف إذا أوجبناه ، وتعذر بدون النقل . جزم به المجد فى شرحه . وقدمه فى الفروع . وقال : ويتوجه احتمال - يعنى بالجواز - وما هو ببعيد .

قوله ﴿فَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي آخَرٍ: أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَالِ فِي بَلَدِهِ﴾
يعنى فى بلد المال . وهذا بلا نزاع . نص عليه . لـسكن لو كان المال متفرقاً
زكى كل مال حيث هو .

وإن كان نصائباً من السائمة فى بلدين . فعنه وجهان .
أحدهما : تلزمه فى كل بلد تعذر ما فيه من المال ، لئلا ينقل الزكاة إلى غير
بلده . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
الوجه الثانى : يجوز إخراجها فى أحدهما . لئلا يفضى إلى تشقيص زكاة
الحيوان . قال المجد فى شرحه : هذا ظاهر كلام الإمام أحمد .
قلت : وهو أولى . ويغتفر مثل هذا لأجل الضرر لحصول التشقيص . وهو
منتف شرعاً . وأطلقهما المجد فى شرحه ، وصاحب الفروع .
قوله ﴿وَفِطْرَتُهُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ﴾ .
وهذا بلا نزاع . لـسكن لو نقلها . فى الإجراء الروايتان المتقدمتان فى كلام
المصنف نقلاً ومذهباً .

فأمرنا

إمرأهما : يؤدى زكاة الفطر عن يمينه . كعبده وولده الصغير وغيرهما ، فى
البلد الذى هو فيه . قدمه المجد فى شرحه . ونصره . وقال : نص عليه . قال فى
الفروع : هو ظاهر كلامه . وكذا قال فى الرعاية الكبرى .
وقيل : يؤديه فى بلد من لزمه الإخراج عنهم . قال فى الفروع : قدمه بعضهم .
قلت : قدمه فى الرعاية الكبرى فى الفطرة . وأطلقهما فى الفروع .
الثانية : يجوز نقل الكفارة والنذر ، والوصية المطلقة إلى بلد تقصر فيه الصلاة .
على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وصححوه . وقال فى التلخيص :
وخرج القاضى وجهاً فى الكفارة بالمنع . فيخرج فى النذر والوصية مثله ، أما الوصية

لفقراء البلد : فيتمين صرفها في فقرائه . نص عليه في رواية إسحاق ابن إبراهيم .
فأمره : قوله ﴿ وَإِذَا حَصَلَ عِنْدَ الْإِمَامِ مَاشِيَةٌ اسْتُجِبَ لَهُ وَسُمُّ الْإِبِلِ فِي أَفْخَازِهَا ﴾ .

وكذلك البقر . وأما الغنم : ففي آذانها كما قال المصنف . وهذا بلا نزاع .
لكن قال أبو المعالي بن المنجا : الوسم بالحناء أو بالقير أفضل . انتهى .
ويأتى متى تملك الزكاة والصدقة في أواخر الباب الذى بعده .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ عَنِ الْحَوْلِ إِذَا كَمَلَ النَّصَابُ ﴾ .
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به ، كالدين ودية الخطأ . نقل الجماعة
عن الإمام أحمد : لا بأس به . زاد الأثرم : هو مثل الكفارة قبل الحنث . والظاهر
أصله . قال في الفروع : فظاهره : أنهما على حدٍّ واحد . فيهما الخلاف في الجواز
والفضيلة .

فأمرته

إمراهما : ترك التعجيل أفضل . قال في الفروع : هذا ظاهر كلام الأصحاب
قال : ويتوجه احتمال : تعتبر المصلحة .
قلت : وهو توجيه حسن . وتقدم نقل الأثرم .
الثانية : قال في الفروع ، في كلام القاضى ، وصاحب المحرر وغيرهما : إن
النصاب والحول سببان . فقدم الإخراج على أحدهما .
قلت : صرح بذلك المجد في شرحه .
وقال في المحرر : الحول شرط في زكاة الماشية والنقدين وعروض التجارة .
قال في الفروع : وفي كلام الشيخ وغيره : أنهما شرطان .
قلت : صرح بذلك فى المقنع . فقال فى أول كتاب الزكاة « الشرط الثالث
ملك نصاب » وقال بعد ذلك « الخامس : مضى الحول شرط » وصرح به فى

المبهم ، والكافي . قال في الفروع : وفي كلام بعضهم : أنهما سبب وشرط .
قلت : وهو أيضاً في كلام المجد في شرحه .

وقال في الوجيز : وملك النصاب شرط . وسكت عن الحول .

تفصيل : ظاهر كلام المصنف : جواز تعجيل زكاة مال المحجور عليه . وهو
ظاهر كلام الإمام أحمد ، وكثير من الأصحاب . وهو أحد الوجهين . وقدمه في
تجريد العناية .

والوجه الثاني : لا يجوز تعجيلها .

قلت : وهو الأولى .

وأطلقهما في الفروع ، والرايعتين ، والحاوي الكبير ، والفاثق ، وابن تيم .

قوله ﴿ وَفِي تَعْجِيلِهَا لَا كَثْرَ مِنْ حَوْلٍ : روايتان ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص
والحرر ، ومنتهى الغاية له ، والنظم ، والفاثق ، والزرکشی ، والشارح .

إصدارهما : يجوز تعجيلها لحولين فقط . وهو الصحيح من المذهب . صححه

ابن تيم ، وصاحب الرايعتين ، والحاويين ، والتصحيح . وقدمه في الفروع . ومال
إليه في الشرح .

والرواية الثانية : لا يجوز لأكثر من حول . لأن الحول الثاني لم ينعقد . جزم

به في الوجيز ، والمنور ، والتسهيل . قال في الإفادات ، والمنتخب : ويجوز لحول .

وصححه في الخلاصة [والبلغة ، وتصحيح الحرر] واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الرايعتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية . وابن رزين في شرحه ،

وابن تيم .

فعلى المذهب : لا يجوز تعجيلها لثلاثة أعوام فأكثر . قال ابن عقيل في

الفصول : لا تختلف الرواية فيه اقتصاراً على ماورد . قال ابن تيمم ، وصاحب الفائق : رواية واحدة . وجزم به في الشرح . وقدمه في الفروع .

وعنه يجوز التعجيل لثلاثة أعوام فأكثر . وقدمه في الرعاية الصغرى . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وهو تابع لصاحب الهداية ، والمستوعب فيهما . وهكذا في التلخيص .

لكن وجد في بعض نسخ المقنع « وفي تعجيلها الحولين روايتان » والنسخة الأولى مقروءة على المصنف .

قال صاحب التبصرة : يجوز أعواما . نقله عنه ابن تيمم .

وقال في الروضة : يجوز لأعوام . نقله عنه في الفائق . وقال في الرعاية . وقيل : أو عن ثلاثة أحوال ، أو عن أ. أكثر .

فأمره : إذا قلنا : يجوز التعجيل لعامين ، فعجل عن أربعين شاة شاتين من غيرها جاز . ومنها لا يجوز عنهما وينقطع الحول . وكذا لو عجل شاة واحدة عن الحول الثاني وحده . لأن ما عجله منه للحول الثاني زال ملكه عنه . ولو قلنا يرتجع ما عجله ، لأنه تحديد ملك . فإن ملك شاة : استأنف الحول من الكمال . وقيل : إن عجل شاة من الأربعين أجزاء عن الحول الأول ، إن قلنا يرجع . وإن عجل واحدة من الأربعين وأخرى من غيرها جاز . على الصحيح من المذهب . جزم به المجد في شرحه ، وابن حمدان في الرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع ، وابن تيمم .

وقال المصنف ، والشارح : وإن أخرج شاة منه وشاة من غيره : أجزاء عن الحول الأول ، ولم يجرىء عن الثاني . لأن النصاب نقص . وإن تكمل به ذلك صار لإخراج زكاته وتعجيله لها قبل كمال نصابها .

قوله ﴿ فَإِنْ مَجَّلَهَا عَنِ النَّصَابِ وَمَا يَسْتَفِيدُهُ : أَجْزَاءً عَنِ النَّصَابِ دُونَ الزِّيَادَةِ ﴾ .

وكذا لو عجل زكاة نصابين من ملك نصابا . وهذا المذهب فيهما . نص عليه
وعنه تجزئ عن الزيادة أيضاً ، لوجوب سببها في الجملة . حكاه ابن عقيل .
قال في الفروع : ويتوجه من هذه الرواية احتمال تخرج بضمه إلى الأصل في
حول الوجوب ، وكذا في التعجيل . ولهذا اختار في الاختصار : تجزئ عن المستفاد
من النصاب فقط . وقيل به ، إن لم يبلغ المستفاد نصابا ، لأنه يتبعه في الوجوب
والحول كموجود . فإذا بلغه استقبل بالوجوب في الجملة ، لو لم يوجد الأصل .
وأطلقهما في الفائق . وأطلقهما في الرعاية الصغرى في الثانية .

وقيل : يجزئ عن النماء إن ظهر . وإلا فلا . ذكره في الرعايتين .
وقال في القاعدة العشرين : لو عجل الزكاة عن نماء النصاب قبل وجوده .
فهل يجزئ ؟ فيه ثلاثة أوجه . ثالثها : يفرق بين أن يكون النماء نصابا فلا يجوز .
وبين أن يكون دونه فيجوز . قال : ويتخرج وجه رابع بالفرق بين أن يكون
النماء نتاج ماشية ، أو ربح تجارة . فيجوز في الأول دون الثاني .

فوائد

إصدارها : لو عجل عن خمس عشرة من الإبل وعن نتاجها بنت مخاض
فنتجت مثلها ، فالصحيح من المذهب : أنها لا تجزئ ويلزمه بنت مخاض . قال في
الفروع : هذا الأشهر . وقيل : يجزئ . وأطلقهما ابن تميم ، وابن حمدان في الرعاية
الكبرى . فعلى المذهب : هل له أن يرتجع للمعجلة ؟ على وجهين . وأطلقهما في
الفروع ، والرعاية الكبرى ، وابن تميم .
قلت : الأولى : جواز الارتجاع .

فإن جاز الارتجاع فأخذها ثم دفعها إلى الفقير : جاز . وإن اعتد بها قبل
أخذها : لم يجز ، لأنها على ملك الفقير .

الثانية : لو عجل مسنة عن ثلاثين بقرة ونتاجها فنتجت عشراً . فالصحيح
من المذهب : أنها لا تجزئ عن الجميع ، بل عن الثلاثين . قال في الفروع : هذا

الأشهر . وقيل : تجزئه عن الجميع . وأطلقهما ابن تميم ، وابن حمدان في الرعاية الكبرى . فعلى المذهب : ليس له ارتجاعها ، ويخرج للعشر ربع مسنة . وعلى قول ابن حامد : يخير بين ذلك ، وبين ارتجاع المسنة ، ويخرجها أو غيرها عن الجميع .
الثالثة : لو عجل عن أربعين شاة شاة ، ثم أبدلها بمثلها ، أو نتجت أربعين سخلة ، ثم ماتت الأمات أجزاء المعجل عن البدل والسخال . لأنها تجزى مع بقاء الأمات عن الكل . فعن أحدهما أولى . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، وابن تميم . وقال : قطع به بعض أصحابنا . وذكر أبو الفرج بن أبي الفهم وجهاً : لا تجزى . لأن التعجيل كان لغيرها . وأطلقهما في الحاويين .

فعلى المذهب : لو عجل شاة عن مائة شاة ، أو تبعاً عن ثلاثين بقرة ، ثم نتجت الأمات مثلها وماتت : أجزاء المعجل عن النتاج . لأنه يتبع في الحول . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .
وقيل : لا تجزى . لأنه لا تجزى مع بقاء الأمات . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، وابن تميم . وها احتمالان مطلقان في المغنى والشرح .
فعلى الأول : لو نتجت نصف الشياه مثلها ثم ماتت أمات الأولاد : أجزاء المعجل عنها .

وعلى الثاني : يجب مثله . جزم به المصنف ، والشارح . لأنه نصاب لم يركه . وقدمه في الفروع . وجزم المجد في شرحه بنصف شاة . لأنه قسط السخال من واجب المجموع . ولم يصح التعجيل عنها . وقال أبو الفرج : لا يجب شيء . قال ابن تميم : وهو الأشبه بالمذهب . وأطلقهن في الرعاية الكبرى . ومختصر ابن تميم . ولو نتجت نصف البقر مثلها . ثم ماتت الأمات : أجزاء المعجل . على الصحيح من المذهب . جزم به المصنف ، والشارح . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، ومختصر ابن تميم . لأن الزكاة وجبت في العجول تبعاً . وجزم المجد في شرحه على الثاني بنصف يتبع بقدر قيمتها قسطها من الواجب .

الرابعة : لو عجل عن أحد نصايبه وتلف : لم يصرفه إلى الآخر ، كما لو عجل شاة عن خمس من الإبل . فتلفت وله أربعون شاة : لم يجزه عنها . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وقال القاضى فى تخريجه : من له ذهب وفضة وعروض . فعجل عن جنس منها ثم تلف : صرفه إلى الآخر . وهو من المفردات .

الخامسة : لو كان له ألف درهم - وقلنا : يجوز التعجيل لعامين ، وعن الزيادة قبل حصولها ، فعجل خمسين . وقال : إن ربح ألفاً قبل الحول فهى عنها . وإلا كانت للحول الثانى - جاز .

السادسة : لو عجل عن ألف يظنها له . فبانت خمسمائة أجراً عن عامين . قوله ﴿ وَإِنْ عَجَّلَ عَشْرَ الثَّمَرَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الطَّلَعِ ، وَالْحَصْرُ : لَمْ يُجْزِهِ ﴾ .

وكذا لو عجل عشر الزرع قبل ظهوره ، والماشية قبل سومها . وهذا المذهب فى ذلك كله . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يجوز بعد ملك الشجر ، ووضع البذر فى الأرض . لأنه لم يبق للوجوب إلا مضى الوقت عادة ، كالنصاب الحولى . وأطلقهما فى الحرر . ونقل ابن منصور وصالح : للمالك أن يحتسب فى العشر بما زاد عليه الساعى لسنة أخرى .

تنبيه : مفهوم قوله « قبل طلوع الطلوع والحصرم » جواز التعجيل بعد طلوع ذلك وظهوره . وهو صحيح . وهو المذهب . لأن ظهور ذلك كالنصاب ، والإدراك كالحول . جزم به فى المستوعب ، والوجيز . وهو ظاهر ماجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة . وقدمه فى الفروع ، والفائق ، ومختصر ابن تيم .

وقيل : لا يجوز حتى يشتد الحب ويبدو صلاح الثمرة . لأنه السبب . جزم

به في المبهج ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه ابن رزين . واختاره أبو الخطاب في الانتصار ، والمجد في شرحه . وأطلقتهما في الحرر ، والرايتين ، والحاويين . وقال في الرعاية الكبرى قلت : وكذا يخرج الخلاف إن أسامها دون أكثر السنة .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : لا يجوز تعجيل العشر . لأنه يجب بسبب واحد . وهو بدو الصلاح . وجوزه أبو الخطاب : إذا ظهرت الثمرة وطلع الزرع انتهى .

فائدة : لا يصح تعجيل زكاة المعدن والركاز بحال ، بسبب أن وجوبها يلزم وجودها . ذكره في الكافي وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ عَجَّلَ زَكَاةَ النَّصَابِ ، قَمَّ الْحَوْلُ وَهُوَ نَاقِصٌ قَدَرٌ مَا عَجَّلَهُ : جَازٌ ﴾ .

وكان حكم ما عجله كالموجود في ملكه ، يتم به النصاب ، لأنه كموجود في ملكه وقت الحول في إجزائه عن ماله . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقال أبو حكيم : لا يجزئ . ويكون نفلا . ويكون كتالف . فعلى المذهب : لو ملك مائة وعشرين شاة . فعجل شاة ، ثم تتجت قبل الحول واحدة : لزمه شاة ثانية . وعلى الثاني : لا يلزمه .

قوله ﴿ وَإِنْ عَجَّلَ زَكَاةَ الْمَائَتَيْنِ . فَتَجَّتْ عِنْدَ الْحَوْلِ سَخْلَةٌ : لزمته شاة ثالثة ﴾ .

بناء على المذهب في المسألة التي قبلها . وعلى قول أبي حكيم : لا يلزمه . ومن فوائد الخلاف أيضاً : لو عجل عن ثلاثمائة درهم خمس دراهم . ثم حال الحول : لزمه زكاة مائة ، درهمان ونصف . ونقله مهنا . وعلى الثاني : يلزمه زكاة خمس وتسعين درهما .

وقال المجد في شرحه - وتبعه في الفروع - على الثانى : يلزمه زكاة اثنين وتسعين ونصف درهم .

وهذا - والله أعلم - سهو . لأن الباقي في ملكه - بعد إخراج الخمسة المعجلة - مائتان وخمسة وتسعون . فالخمس المخرجة أجزأت عن مائتين . وهى كالتالفة على قول أبى حكيم . فلا تجب فيها زكاة . وإنما الزكاة على الباقي . وهى خمسة وتسعون ومن فوائد الخلاف أيضاً : لو عجل عن ألف خمسا وعشرين منها . ثم ربحت خمسة وعشرين : لزمه زكاتها . على المذهب . وعلى الثانى : لا يلزمه شيء . ومنها : لو تغير بالمعجل قدر الفرض قُدِّر كذلك على المذهب . وعلى الثانى : لا

فأمرناه

إمدهما : لو نتج المال ما يتغير به الفرض ، كما لو عجل تبيعاً عن ثلاثين من البقر ، فنتجت عشر . ففيه وجهان .

أحدهما : لا يجزئه المعجل عن شيء . قدمه فى الرعاية الكبرى .
والوجه الثانى : يجزئه عما عجله . ويلزمه للتاج ربع مسنة . وأطلقهما فى الفروع ، ومختصر ابن تيم .
فعلى الأول : هل له ارتجاع المعجل ؟ على وجهين . وأطلقهما فى الفروع ، والرعاية الكبرى ، ومختصر ابن تيم .
قلت : إن كان المعجل موجوداً ساغ ارتجاعه .

الثانى : لو أخذ الساعى فوق حقه من رب المال اعتد بالزيادة من سنة ثانية . نص عليه . وقال الإمام أحمد أيضاً : يحسب ما أهداه للعامل من الزكاة أيضاً . وعنه لا يعتد بذلك .

وجمع المصنف بين الرويتين فقال : إن نوى المالك التعجيل اعتد به . وإلا فلا . وحملها على ذلك . وحمل المجد رواية الجواز على أن الساعى أخذ الزيادة بنية الزكاة إذا نوى التعجيل . قال : وإن علم أنها ليست عليه وأخذها لم يعتد بها .

على الأصح . لأنه أخذها غصباً . قال : ولنا رواية : أن من ظلم في خراجه يحتسبه من العشر ، أو من خراج آخر . فهذا أولى . ونقل عنه حرب في أرض صلح يأخذ السلطان منها نصف الغلة : ليس له ذلك . قيل له : فيزكي المالك عما بقي في يده ؟ قال : يجزى ما أخذه السلطان من الزكاة . يعنى إذا نوى به المالك . وقال ابن عقيل وغيره : إن زاد في الخرص ، هل يحتسب بالزيادة من الزكاة ؟ فيه روايتان . قال : وحمل القاضى المسألة على أنه يحتسب بنية المالك وقت الأخذ ، وإلا لم يجزه .

وقال الشيخ تقي الدين : ما أخذه باسم الزكاة - ولو فوق الواجب - بلا تأويل ، اعتد به . وإلا فلا .

وقال في الرعاية : يعتد بما أخذه . وعنه بوجه سائع . وكذا ذكره ابن تيم في آخر فصل شراء الذمى لأرض عشرية . وقدم أنه لا يعتد به .
قوله ﴿ وَإِنْ عَجَلَهَا فِدْفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا . فَمَاتَ ، أَوْ ارْتَدَّ ، أَوْ اسْتَغْنَى ﴾ .

يعنى من دفعت إليه من هؤلاء ﴿ أَجَزَاتُ عَنْهُ ﴾ وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا يجزئه وهو وجه . ذكره ابن عقيل .

تفسير : مراده بقوله ﴿ وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى غَنِيٍّ فَافْتَقَرَ عِنْدَ الْوَجُوبِ لَمْ تَجْزِهِ ﴾ إذا علم أنه غنى جاز الدفع إليه بلا نزاع ، وإما إذا دفعها إليه ظاناً أنه فقير - وهو في الباطن غنى - فيأتى كلام المصنف في آخر الباب الذى بعده عند قوله « وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ . ثُمَّ عِلْمٌ » .

فائدة : أفادنا المصنف - رحمه الله - بقوله ﴿ وَإِنْ عَجَلَهَا ثُمَّ هَلَكَ الْمَالُ

قَبْلَ الْحَوْلِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمَسَاكِينِ ﴾ أن الزكاة إذا عجلها ثم هلك المال قبل الحول : أنه لا زكاة عليه . وهو صحيح . لأننا تبيننا أن المخرج غير زكاة . وكذا الحكم

لو ارتد المالك أو نقص النصاب . وكذا لو مات المالك . على الصحيح من المذهب
وقيل : إن مات بعد أن عجل وقعت الموقع . وأجزأت عن الوارث .

قوله ﴿ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمَسَاكِينِ ﴾ .

اعلم أنه إذا بان أن المخرج غير زكاته . فالصحيح : أنه لا يملك الرجوع فيما
أخرجه مطلقاً . اختاره أبو بكر وغيره قال القاضي وغيره : هذا المذهب . لوقوعه
نفلاً . بدليل ملك الفقير لها . قال المجد : هذا ظاهر المذهب . قال في الرعاية : لم
يرجع في الأصح .

وقيل : يملك الرجوع فيه . قال القاضي في الخلاف : أوماً إليه في رواية مهنا ،
فيمن دفع إلى رجل زكاة ماله ، ثم علم غناه : يأخذها منه . اختاره ابن حامد ،
وابن شهاب ، وأبو الخطاب . قاله في الفروع . وقال غير واحد - منهم ابن تيم -
على هذا القول : إن كان الدافع ولي رب المال رجع مطلقاً . وإن كان رب المال
ودفع إلى الساعي مطلقاً : رجع فيها ، ما لم يدفعها إلى الفقير . وإن دفعها إليه فهو كما
لو دفعها رب المال . قال في الفروع : وجزم غير أحد عن ابن حامد : إن كان الدافع
لها الساعي رجع مطلقاً .

قلت : منهم المصنف هنا .

وأطلق الوجهين في أصل المسألة في الفروع . وأكثر الأصحاب على أن الخلاف
وجهان . وحكاه أبو الحسين روايتين . وحكى في الوسيلة : أن ملكه للرجوع رواية .
وتقدم قول القاضي فيه .

فأمره : لو أعلم رب المال الساعي : أن هذه زكاة معجلة . ودفعها الساعي إلى
الفقير : رجع عليه ، أعلمه الساعي بذلك أو لم يعلمه ، على الصحيح من المذهب . قدمه
في الفروع ، ومختصر ابن تيم . واختاره أبو بكر وغيره .

وقيل : لا يرجع عليه إذا لم يعلمه . اختاره ابن حامد ، كما قال المصنف وغيره .
وهي داخلة في كلام المصنف .

وإن دفعها رب المال إلى الفقير وأعلمه أنها زكاة معجلة . رجع عليه . وإلا فلا .
على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وهو ظاهر ما اختاره ابن حامد هنا .
وقيل : يرجع ، وإن لم يعلمه .

وإن علم الفقير أنها زكاة معجلة رجع عليه : وإلا فلا . قال ابن تميم : جزم به
بعضهم . وقال : وإن لم يعلم فأوجه . الثالث : يرجع إن أعلمه وإلا فلا . وظاهر
كلام المصنف هنا : أنه لا يرجع عليه مطلقاً على المقدم عنده . وقال في الفروع ،
وقيل : في الولي أوجه . الثالث : يرجع إن أعلمه . قال وكذا من دفع إلى الساعي .
وقيل : يرجع إن أعلمه . وكانت بيده .

فائدة : متى كان رب المال صادقاً . فله الرجوع باطناً . أعلمه بالتعجيل أولاً
لا ظاهراً ، مع إطلاق أنه خلاف الظاهر .

وإن اختلفا في ذكر التعجيل صدق الآخذ ، عملاً بالأصل . ويحلف له على
الصحيح من المذهب . وجزم به المصنف في المغني ، والمجد في شرحه ، والشارح
وغيرهم .

وقيل : لا يحلف . وأطلقهما ابن تميم ، وابن حمدان .
وحيث قلنا : له الرجوع ورجع ، فإن كانت العين باقية أخذها بزيادتها المتصلة
لا المنفصلة . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره .
قال في القاعدة الثانية والثمانين : وهو الأنظر . لحدوثها في ملك الفقير
كنظائره . وأشار أبو المعالي إلى تردد الأمر بين الزكاة والقرض . فإذا تبين أنها
ليست بزكاة بقي كونها فرضاً .

وقيل : يرجع بالمنفصلة أيضاً ، كرجوع بائع المفلس المسترد عين ماله بها .
ذكره القاضي . قال في القواعد : اختاره القاضي في خلافه .
وإن نقصت عنده ضمن نقصها كجملتها وأبعضها ، كبيع ومهر . وهذا
المذهب . جزم به المصنف وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا يضمن . وهو ظاهر ما قدمه ابن تيميم . قال : وأطلق بعضهم الوجيين -
يعنى فى ضمان النقص - ولو كان جزءاً منها .
وإن كانت تالفة ضمن مثلها أو قيمتها يوم التعجيل . قاله المصنف ، والشارح ،
وصاحب الفروع ، وغيرهم من الأصحاب .
قال فى الفروع : والمراد ما قاله صاحب المحرر يوم التلف على صفتها يوم التعجيل .
لأن ما زاد بعد القبض حدث فى ملك الفقير ، ولا يضمنه . وما نقص يضمنه . انتهى
وأما ابن تيميم ، فقال : ضمنها يوم التعجيل .
وقال شيخنا - يعنى به المجد - يوم التلف على صفتها يوم التعجيل .
فصاحب الفروع فسر مراد الأصحاب بما قاله المجد ، وابن تيميم جعله قولاً ثانياً
فى المسألة . وتفسير صاحب الفروع أولى وأقعد .
وقال فى الرعاية : ويغرم نقصها يوم ردها أو قيمتها ، إن تلفت أو مثلها يوم
عجلت . وقيل : بل يوم التلف . فصفتها يوم عجلت .
وقيل : يضمن المثل بمثله وغيره بقيمته يوم عجل ولا يضمن نقصه .

فوائد

منها : لو استسلف الساعى الزكاة فتلفت فى يده من غير تفریط لم يضمنها .
وكانت من ضمان الفقراء . سواء سأله الفقراء ذلك أو رب المال ، أو لم يسأله أحد .
هذا الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع ، والرعايتين .
وقيل : إن تلفت بيد الساعى ضمن من مال الزكاة . قدمه ابن تيميم .
وجزم به فى الحاويين . وقيل : لا . وذكر ابن حامد : أن الإمام يدفع إلى الفقير
عوضها من مال الصدقات .

ومنها : لو تعمد المالك إتلاف النصاب أو بعضه بعد التعجيل ، غير قاصد الفرار
منها . فخكه حكم التالف بغير فعله فى الرجوع . على الصحيح من المذهب ، كما لو
سأله الفقراء قبضها ، أو قبضها لحاجة صغارهم ، وكما بعد الوجوب . وقيل : لا يرجع .

وقيل : لا يرجع فيما إذا أتلفت دون الزكاة للتهمة . وقال في الرعاية : وهل إتلافه ماله عمداً بعد التعجيل كمثلفه لآفة سماوية ، أو كإتلاف أجنبي ؟ يحتمل وجهين . انتهى .

ومنها : لو أخرج زكاته فتلفت قبل أن يقبضها الفقير لزمه بدلها
ومنها : يشترط لملك الفقير لها وإجزائها عن ربها : قبضه . فلا يجزىء غداء
الفقراء ولا عشاؤهم . جزم به ابن تيميم وغيره .

ولا يصح تصرف الفقير فيها قبل قبضها على الصحيح من المذهب . نص
عليه . وعليه الأصحاب . وخرج المجد في المعينة المقبولة كالمقبوضة ، كالهبة وصدقة
التطوع والرهن . قال : والأول أصح . انتهى . وقال في الرعايتين ، والحاويين :
وإن عين زكاته قبلها الفقير فتلفت قبل قبضه لم يجزه في أصح الوجهين .

قال في القاعدة التاسعة والأربعين : في الزكاة والصدقة والقرض وغيرها طريقتان .
أحدهما : لا يملك إلا بالقبض رواية واحدة . وهي طريقة القاضي في المجرى ،
والشيرازي في المبهج . ونص عليه في مواضع .

والطريق الثاني : لا يملك في المبهج بدون القبض . وفي المعين يملك بالعقد .
وهي طريقة القاضي في خلافه ، وابن عقيل في مفرداته ، والخلواني وابنه ، إلا أنهما
حكيا في المعين روايتين كالهبة . انتهى .

فإذا قلنا : تملك بمجرد القبول . فهل يجوز بيعها ؟

قال في القاعدة الثانية والخمسين : نص أحمد على جواز التوكيل . قال : وهو
نوع تصرف . فقياسه سائر التصرفات . وتكون حينئذ كالهبة المملوكة بالعقد .
ولو قال الفقير لرب المال : اشترى بها ثوباً ، ولم يقبضها منه : لم يجزه . ولو
اشتراه كان للمالك ولو تلف كان من ضمانه . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقال
في الفروع : ويتوجه تخريج من إذنه لغريمه في الصدقة بدينه عنه ، أو صرفه ،
أو المضاربة به .

قلت : والنفس تميل إلى ذلك .

ويأتى فى الباب الذى بعده : إذا أبرأ الغريم غريمه ، أو أحال الفقير بالزكاة ، هل تسقط الزكاة عنه ؟ عند قوله « ويجوز دفع الزكاة إلى مكاتبه وإلى غريمه » .

باب ذكر أهل الزكاة

قوله ﴿ وَهُمْ ثَمَانِيَةٌ أَصْنَافٍ : الفقراء . وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَقَعُ مَوْعِعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ . والثانى : المساكين . وَهُمْ الَّذِينَ يَجِدُونَ مُعْظَمَ الْكِفَايَةِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الفقير أسوأ حالا من المسكين . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه عكسه . اختاره ثعلب الاغوى . وهو من الأصحاب ، وصاحب الفائق . وقال الشيخ تقي الدين : الفقر والمسكنة صفتان لموصوف واحد .

تفسيرات

أُمرها : قول المصنف عن المساكين « هم الذين لا يجدون معظم الكفاية » . وكذا قال فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والهادى ، والمنور ، والمنتخب . وقال فى الحرر ، والرعاية الصغرى ، والإفادات ، والحاويين ، والوجيز ، والفائق ، وجماعة : هم الذين لهم أكثر الكفاية . وقال الناظم : هم الذين يجدون جل الكفاية . وقال فى الكافى : هم الذين لهم ما يقع موقعاً من كفايتهم . وقال فى المبهج ، والإيضاح ، والعمدة : هم الذين لهم ما يقع موقعاً من كفايتهم ، ولا يجدون تمام الكفاية . وهو مراده فى الكافى .

وقال ابن عقيل فى التذكرة ، وصاحب الخلاصة ، والبالغة ، وإدراك الغاية : هم الذين يقدرون على بعض كفايتهم . وقال ابن رزين : المسكين من لم يجد أكثر كفايته . فاعله : من يجد بإسقاط « لم » أو أراد نصف الكفاية فقط .